

انظمة الاعلام المالي والمحاسبي  
احمد لعماري

جامعة الحاج لخضر باتنة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

## انظمة الاعلام المالي والمحاسبي

احمد لعماري  
**Laamari Ahmed**

الثالثة ليسانس مالية - LMD

السنة الجامعية 2014/2013

## محتوى المقياس

### تمهيد

#### 1. المؤسسة والبيئة المحاسبية.

- المؤسسة
- المحاسبة
- البيئة المحاسبية.

#### 2. نظام المعلومات المحاسبية.

- النظام، البيانات، والمعلومات
- عناصر و مكونات النظام . الانظمة الفرعية. تصميم النظم
- التأثير المتبادل بين النظام المحاسبي وبيئته.

#### 3 . الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

- المعلومات المحاسبية المفيدة والجيدة.
- خصائص ومميزات المعلومات.
- دور المعلومات في اتخاذ القرار.

#### 4 . أنظمة المسك المحاسبي.

- نظام المعلومات المحاسبي.
- خصائص النظام المحاسبي.
- أركان النظام المحاسبي.
- تشغيل العمليات والدورة المحاسبية.
- تشغيل المعلومات وخرائط التشغيل .

#### 5 . بيئة النظام المحاسبي الدولية: الأسباب الرئيسية الداعية لاعتماد معايير المحاسبة الدولية.

- التقنين والتوحيد المحاسبي الدولي.
- التوحيد المحاسبي و الإلزام القانوني الجزائري.
- النظام المحاسبي و المالي ،

#### 6، المعالجة الالكترونية للبيانات والبرامج المحاسبية الالية.

- الحاسوب عنصر اساسي في النظام المحوسب:
- مقارنة بين النظام المحاسبي اليدوي والنظام المحاسبي الالي:
- ، كيف يتم تصميم نظام المحاسبة الالي:

#### 7، التصنيف والترميز وكيفية انشاء دليل الحسابات.

- مفهوم الترميز.
- طرق الترميز .
- دليل الحسابات.

### أهداف المقياس:

يهدف مقرر المادة إلى تعريف طلبة السنة الثالثة مالية نظام ل م د بالاعلام المحاسبي ضرورته وأهميته وشروطه والتأكيد على ان تكون المعلومات المفصح عنها ذات دقة ومصداقية وبالتالي على النظام منتج تلك المعلومات ان يكون في مستوى المهمة ومن ثم لا بد من التطرق الى علم المحاسبة وأهميته و الى النظام المحاسبي وعناصره و كيفية مسك المحاسبة لغرض إعداد الحسابات الختامية و القوائم المالية المطلوبة وبشكل جيد وفي ظل الاستخدام الاوسع للحاسوب والبرامج الالية . ويسعى المقرر باختصار إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعريف بالنظام المالي والمحاسبي و بحث كيفية الاستفادة منه من طرف المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة فيها لتكون قاعدة جيدة في صنع القرار خاصة الاستثماري منه.
- 2- محاولة صياغة الجوانب الفكرية للمحاسبة والنظم المحاسبية والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ومحاولة وضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة.
- 3- محاولة إبراز إيجابيات التطور التكنولوجي و انعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية والتي يتوقع أن يتم تحقيقها في تطوير برامج الاعلام المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر.

### أهمية المقياس:

تأتي أهمية هذا المقياس في محاولة من الجامعة تزويد القارئ بأداة علمية مساعدة على فهم العديد من المصطلحات والمفاهيم الجديدة التي جاء بها مشروع النظام المحاسبي والمالي ، خاصة بعد ما تأكد بوضوح تبني الجزائر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال الشروع في تنفيذ الأمر 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتعلق بالنظام المالي والمحاسبي والذي يتوقع الاستفادة منه في تطوير الممارسة المحاسبية في الجزائر وتطوير المهنة ككل وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في البيئة المحاسبية المحلية والدولية الجديدة والتي ستنعكس على ترشيد عملية اتخاذ القرارات .

## انظمة الاعلام المالي والمحاسبي

### تمهيد:

إذا اختصرنا مفهوم النظام المحاسبي في مجموعة من الإجراءات والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة والتي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسية للمحاسبة، و في حصره في عمليات التسجيل والتصنيف والتلخيص لبيانات العمليات المالية في مخرجات تكون في جملة من القوائم المالية التي تعد بشكل يكفل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام والمتعلقة أساسا بتزويد مختلف الجهات ذات المنفعة بمعلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرار. وإذا سلمنا بمبدأ التأثير المتبادل بين النظام المحاسبي والبيئة التي يطبق فيها، وان أي نظام يكون ملائما ومفيدا إذا أنتجته تلك البيئة، والنظام المحاسبي الجزائري السابق أوجدته بيئة اشتراكية فكان مناسبا لها، وان البيئة المحاسبية الجزائرية تغيرت الآن بما يتطلب تغيير النظام، لذلك تم انتاج النظام المحاسبي والمالي المناسب للراسمالية كحل وبديل ومناسب، و متوافق مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS.

### 1. المؤسسة الاقتصادية والبيئة المحاسبية.

إن العمليات التي تهتم بها المحاسبة، تتعلق بالمؤسسة الاقتصادية في نشاطها وتبادلها مع بيئتها، لذلك وجب علينا قبل التطرق إلى موضوع المحاسبة، التعرف على هذه المؤسسة التي شغلت منذ زمن بعيد حيزا معتبرا في كتابات و أعمال الاقتصاديين والباحثين باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي، كما أنها تعبر عن جوهر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، لأن العملية الإنتاجية بشكل عام يتم نشاطها ضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها من جهة، و فيما بينها والعناصر المادية وعناصر أخرى معنوية من جهة أخرى، كما يشمل تعاملها البيئة المحاسبية ككل.

### – المؤسسة الاقتصادية.

إن موضوع دراسة علم المحاسبة هو النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ولذلك يكتسي موضوع تحديد ماهية المؤسسة وماهية النشاط الذي تقوم به وبعض المصطلحات الاقتصادية الأخرى أهمية خاصة، ذلك أن بعض التساؤلات التي قد تطرح من طرف الطلبة، تجد في هذه التعاريف والمفاهيم بعض الأجوبة، لأن الخوض في دراسة النظام المحاسبي قد يصادف العديد من المشاكل والمواضيع المتعلقة بالأسعار والنقود والنفقات والأجور والتكاليف والاستثمارات والمخزونات الخ. وعلى العموم ما سنورده من مفاهيم قد تقرب على الأقل إلى أذهان الطلبة ووعيهم تصور ولو بسيط عن المؤسسة و التسيير و الاقتصاد والمحاسبة والنظم بما في ذلك النظام المحاسبي.

- مفهوم المؤسسة:

يمكننا القول وبكل بساطة ان المؤسسة تعتبر الهيئة المنظمة التي تجمع الموارد البشرية ، المادية والمالية لتخصيصها وتوظيفها لإنتاج السلع والخدمات الضرورية لتحقيق الإشباع وتلبية تلك الحاجات المتعددة والمتنوعة.

1-1- مفهوم المؤسسة من المنظر الرأسمالي:

المؤسسة مشروع يهدف لتحقيق الربح و تعظيم المنافع. فهي تنتج في حدود المدودية وما تسمح به أسعار السوق، لان النظام الرأسمالي يجد الملكية الخاصة ويقوم على المدودية الاقتصادية كما ان تحقيق الربح على مستوى الفرد يحقق بالضرورة الربح للمجتمع.

1-2- مفهوم المؤسسة من منظور اشتراكي :

المؤسسة ضرورية للمجتمع و يجب ان تقوم بإنتاج ما يشبع الحاجات العامة للإفراد بسعر اجتماعي عادل تحدده الدولة وليس السوق، ذلك لان النظام الاشتراكي يقوم على مفهوم الملكية العامة لوسائل الإنتاج، و يجب ان يسود المفهوم الاجتماعي للنشاط الاقتصادي .

1-3- المفهوم المعاصر للمؤسسة:

توجد نظرة حديثة للمؤسسة مختلفة عن النظرة التقليدية فلا يجب ان تقتصر النظرة على التعريف الرأسمالي أو الاشتراكي، بل لابد من تعريف أكثر شمولية يرى و أن المؤسسة كائن حي يتواجد في بيئة دائمة التغيير ومعقدة التعاملات وكثيرة الاعوان والمتعاملين لها من الحقوق ما عليها من الواجبات فهي شبيهة بالهيكل البيولوجي للكائن، فالخ تقابله الإدارة و الأعضاء كالرأس و اليدين تقابلها مصالح أقسام المؤسسة، مثل مصلحة التموين ، الإنتاج ، البيع وغيرها ... و كذا شبكة المعلومات التي تربط أعضاء الجسم بالمخ نجدها في المؤسسة في نظام قائم بالمعلومات تتجمع و توجه عند أعلى السلم . وما يؤيد هذا التوجه هو صرامة وتشدد قوانين الإفلاس فلا يمكن إعلان حل أي مؤسسة حتى تستنفذ كل المحاولات الممكنة لانقاذها بالضبط كما نحاول طبييا إنقاذ الكائن الحي، وهذا ما يدل على أهميتها وضرورة ديمومتها لفائدة بيئتها. و يجب ان تعترف ان هناك من المفاهيم والتعاريف العدد الكبير الذي يصعب إحصاؤه ، بعدد المدارس والتيارات الفكرية وأراء الكتاب وسنحاول تقديم البعض منها في محاولة تبسيطية وتقريب المفهوم بشكل اوضح واسهل.

- **التعريف الاصطلاحي:** يرى البعض أن كلمة المؤسسة هي في الواقع ترجمة للكلمة الفرنسية "Entreprise" التي تعني في القواميس المختلفة مشروع تجاري أو منشأة، لأنها مشتقة هي أيضا من الفعل باشر وشرع في العمل "Entreprendre" كما أن الترجمة تعطي لنا أيضا ، كلمة بالانجليزية firm ، بمعنى منشأة أو وحدة اقتصادية . و للتسهيل نبين للطالب أننا في هذا المقياس سنتبنى التعريف الذي يرى بان:

- المؤسسة هي تنظيم يستخدم عوامل الإنتاج بصورة مثلى قدر الإمكان من أجل بلوغ الأهداف التي تم تحديدها بغرض الإنتاج أو تسويق السلع و الخدمات .

- المؤسسة هي مجموعة من الوسائل المادية التكنولوجية المالية و البشرية المنظمة بهدف خلق لثروة "القيمة المضافة" من خلال

## -أهمية المحاسبة، تعريفها، أهدافها ووظائفها:

### - المحاسبة المالية:

1. أهمية المحاسبة: تكمن أهمية المحاسبة في كونها علم يشمل مجموعة من المبادئ و الأسس و القواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها من واقع مستندات قانونية مؤيدة لها ثم بترتيب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن المشروع من تحديد إيراداته وتكلفة الحصول على هذه الإيرادات ومن ثم استخراج نتيجة الأعمال من ربح او خسارة عن فترة مالية معينة وبيان المركز المالي في نهاية تلك الفترة و تزويد صانعي القرارات الادارية بمعلومات وبيانات لاتخاذ قرارات رشيدة.

و تستمد المحاسبة أهميتها باعتبارها لغة الأعمال، إذ ينبغي على إدارة المنشأة الحصول على جميع البيانات المحاسبية السليمة في الوقت المناسب، لتزويد مختلف الأطراف بالمعلومات المفيدة في صنع القرار.

## 2. تعريف المحاسبة: للمحاسبة تعاريف عديدة تختلف باختلاف المدارس و باختلاف وجهات نظر

المختصين نذكر منها:

- " المحاسبة عبارة عن مجموعة من النظريات و المبادئ التي تبحث في تسجيل و تبويب و تلخيص العمليات المالية -منشأة ما- التي تؤثر على مركزها المالي في صورة نقدية وتتضمن فن إنشاء الدفاتر اللازمة - القيد والبيانية -يجعلها مطابقة لحاجات المنشأة وعملياتها وإثبات القيود فيها من واقع المستندات ثم عمل بيان إجمالي دوري يبين مركز المنشأة المالي -أي عمل ميزان مراجعة وفتح الحسابات الختامية و إيجاد طرق الربح أو الخسارة و تصوير الميزانية العمومية -". (1)

- "يمكن تعريف المحاسبة بأنها الاصطلاح الذي يطلق علي حقل المعرفة الذي يختص بتسجيل و تبويب العمليات والأحداث ذات الطابع المالي بصورة لها دلالتها وأهميتها وباستخدام النقود كوسيلة لقياس العمليات، والتعبير عنها وعرض وتفسير النتائج المترتبة على هذه العمليات ". (2)

(1) د.محمد عباس حجازي: المحاسبة نظام للمعلومات وأداة للاتصال وأساس اتخاذ القرارات، عين شمس، 1977ص17.

(2) المرجع السابق، ص18.

- "المحاسبة تعد فنا بجانب اعتبارها علما، لأن المحاسب يعمل علي تسجيل الحوادث التي تم حدوثها فعلا، وإن كان يعمل أيضا علي اكتشاف الحقائق بغية تسجيلها." (3)

- و تعرف المحاسبة أيضا علي أنها: "عملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات" (4)

- تعرف المحاسبة أيضا علي أنها: "علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها، ثم تبويب و تصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول علي هذه الإيرادات، ومن ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية، وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة" (5)

وفي الواقع لا يمكن الفصل بين العلم والفن - في المنظور التاريخي لتطور العلوم - فكل علم ولدى من فن مقابل له، فالمحاسبة ولدت في الميدان وتطورت بعد ذلك وأصبح لها فروضها ومبادئها. وكغيرها تولدت من الرياضيات كما هو الشأن بالنسبة لعلم التشريح الذي تولد من الطب وعلم الميكانيك من صناعة الآلات. ومن هنا يمكن حصر أهداف ووظائف المحاسبة فيما يلي (1)

### 3. أهداف ووظائف المحاسبة

- أهداف المحاسبة:

1. تجميع البيانات المالية الخاصة للمنشأة.
2. تلخيص البيانات المالية السابقة وعرضها في تقارير مالية دورية وغير دورية أو على شكل مذكرات تفسيرية أو إحصاءات من اجل خدمة الإدارة في تنفيذ أعمالها.
3. تحديد علاقة المنشأة بالإطراف المختلفة ذات الصلة بها من مدينين ودائنين.
4. تحقيق المزايا التالية لإدارة المنشأة:

- تحديد تكلفة الإنتاج والمخزون.
- تحديد أسعار بيع السلع والخدمات
- تحقيق الرقابة على نواحي النشاط المختلفة.
- تقييم نتيجة نشاط المشروع.

ومما سبق يمكن أن نوجز أهداف ووظائف المحاسبة فيما يلي:

(3) دحسين القاضي، مأمون حمدان: نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، 1995، ص 86 .

(4) د. خالد أمين عبد اله وآخرون: أصول المحاسبة، مركز الكتب الأردني، 1990، ص 13

(5) مرجع سابق ص 13

(1) مرجع سابق ص 24

- 1- قياس الموارد التي يملكها مشروع معين .
  - 2- بيان مطلوبات ومصالح الغير في هذا المشروع.
  - 3- قياس التغير في تلك الموارد والمطلوبات ومصالح الغير.
- وظائف المحاسبة:

1. تسجيل العمليات المالية التي يقوم بها المشروع عند حدوثها اعتمادا على المستندات المؤيدة لها.
2. تصنيف وتبويب العمليات المالية التي يقوم بها المشروع
3. استخراج نتيجة أعمال المنشأة من المدة المعينة
4. بيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين
5. تزويد إدارة المنشأة بكافة المعلومات و البيانات اللازمة لها.

كما أن للمحاسبة حقول ومجالات مختلفة يتولى ادائها نظام المعلومات المحاسبية و المالية الذي يفيد بيئته ويستفيد منها،

#### - البيئة المحاسبية:

المحاسبة المالية تخص المؤسسة الفردية كما تخص المؤسسة العامة وفي شكل مقاوله او شركة ، و الشركات انواع منها شركات الأشخاص و تتمثل بشركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة و أما شركات الأموال فتتضمن الشركات المساهمة العامة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية بالأسهم، وفقا للقوانين السائدة، وتقديم هذه الشركات مهم للتعرف عليها أولا و من ثم معرفة دور النظام المحاسبي في كيفية تسجيل العمليات الخاصة بنشاط هذه المؤسسات، ثم معالجتها ومن ثم إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية لمعرفة نتائج أعمالها وبيان مركزها المالي في نهاية كل سنة محاسبية.

و توجد في البيئة الاقتصادية والمحاسبية للمؤسسة عدد هائل من الميكانيزمات والتفاعلات المختلفة التي تتفاعل فيما بينها في عمليات معقدة، تختلف باختلاف العوامل البيئية و إن مهنة المحاسبة وشكل المحاسبة في أي دولة تتأثر إلى حد كبير بالتفاعلات البيئية ، ويتجلى هذا التأثير في نواحي عديدة حسب نوع المؤثر ودرجة بتأثيره.

و يمكن أن ننظر إلى المحاسبة كنظام يتكون من عناصر أساسية متفاعلة فيما بينها بشكل متناسق تسعى إلى تحقيق هدف عام، والنظام لا يوجد في فراغ، بل في بيئة متميزة بالحركة والتغيير المستمر، تؤثر على النظام

وتتأثر به، وهذه البيئة معقدة يصعب فهمها ببساطة إلا أنه وللتوضيح يمكن تقسيم عناصر البيئة إلى ما يلي: (1)

### 1 . البيئة الاقتصادية:

يتمثل هذا العنصر من البيئة في مجموع الأفراد رؤوس الأموال والسلع المادية... كما يتمثل أيضا في القوة الاقتصادية والمتمثلة في النظام الاقتصادي الذي يعتمد على الملكية الفردية أو الملكية العامة، السياسية الحكومية للموازنة العمومية ونفقات الدولة، تنظيم الأسواق المالية، وحجم السوق، القدرة الشرائية الإجمالية للمواطنين إلى جانب عناصر أخرى منها خاصة رقابة البنوك التجارية، القروض، توفر الطاقة، الماء، وسائل النقل، ومؤهلات وإنتاجية اليد العاملة.

ومما سبق يمكننا القول أن البيئة الاقتصادية ما هي إلا مجموع الأفراد والجماعات والمنشآت التي تمارس النشاط الاقتصادي، وذلك بتطبيقها لسياساتها المختلفة كالسياسات الضريبية، سياسات الأسعار، القروض، وتوفير الظروف الاقتصادية الملائمة التي من شأنها أن تساعد المنشأة على تحقيق الأهداف العامة.

### 2 . البيئة الاجتماعية:

تعتبر البيئة الاجتماعية عنصرا أساسيا لا يمكن إغفاله لما له من تأثير على المنشأة وعلى الأنظمة الإدارية والمحاسبية السائدة، والبيئة الاجتماعية تتكون من مواقف، رغبات، ترقيات، مستوى الذكاء، المستوى التعليمي، اعتقادات وعادات الأفراد المكونة لجماعة أو مجتمع.

وللمنشأة في الوقت الحالي مسؤولية اجتماعية بمعنى أن البيئة الاجتماعية أصبحت تؤثر عليها أكثر من أي وقت مضى وعليها أن تستجيب لها خاصة في الاتجاه الذي يضمن حياة أفضل للمجتمع، ومعنى هذا انه على المسير أن يدرك أهمية الجانب الثقافي، الديمغرافي، والعقائدي في مكونات البيئة الاجتماعية.

فالعنصر العقائدي يتمثل في مجموعة المعتقدات التي يؤمن بها الأفراد ويتعاملون بها دون أن تحكمها قوانين أما العنصر الديموغرافي فله أهميته، إذا انه يعمل على تغيير شكل المجتمع وذلك نتيجة لتغيير عدد السكان وفئة أعمارهم وظهور طرق جديدة للعمل والابتكارات والمهارات، هذا إضافة إلى العنصر الثقافي الذي له أهمية كبيرة جدا، إذ أصبحت الدول تهتم به أكثر فأكثر وتعمل على رفع نسبة المتعاملين والحاصلين على شهادات عليا.

### 3 . البيئة التكنولوجية (التقنية):

إذا كانت البيئة التكنولوجية تتمثل في الآلات والتجهيزات والوسائل المادية المختلفة والطرق والتقنية

(1) أحمد لعماري، دور الرقابة المحاسبية في تحسين تسيير المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 1993، ص12.

وغيرها فان "هذه البيئة التكنولوجية في تطور مستمر، وهذا التطور له علاقة بالمنتجات من السلع والخدمات التي تنتجها المنشأة وعلى هذه الأخيرة أن تساير هذا التطور باقتناء الآلات الجديدة والتحكم في التقنيات المبتكرة، وإلا ستهزم أمام منافسيها الذين يستغلون هذه التطورات والابتكارات" (1).

وبهذا المفهوم يمكن أن نقول ان التكنولوجيا تتغير بشكل مستمر ومتزايد وإذا كانت التكنولوجيا تساعد على حل المشكلة الاقتصادية وذلك إشباع حاجات متعددة من موارد محدودة فهي تساعد أيضا في خلق حاجات جديدة لم تكن موجودة سابقا.

وسبب هذا التطور المستمر فإن ما قد نعتبره اليوم حاجة قد لا نعتبره كذلك في المستقبل بسبب عدم إقبال الأفراد على طلبه وعليه فإن التغيير التكنولوجي لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة للمسير.

#### 4. البيئة السياسية والقانونية:

يمكن أن نقول أن هذه البيئة تتلخص في الظروف الأمنية والاستقرار والمناخ السياسي الذي تمارس فيه المنشأة نشاطها والذي يعد بمثابة الموجه والمحدد لسياسة المنشأة لضمان الاستثمارية، وكذلك مجموعة القوانين السائدة و قد اهتم المختصين بهذا العنصر نظرا لأهميته التي لا تقل عن باقي العناصر، إذ " يتحدد في مجموعة هائلة من القوانين، القواعد، الأحكام القضائية بعضها مخصص لحماية العمال، المستهلك، الجمهور والبعض الآخر هدفها احترام العقود وحماية حق الملكية" (1).

وكذلك يمكن تحديد البيئة السياسية والقانونية في تدخل الدولة بوضع القوانين، إجراءات الحماية والخدمات العمومية. وبذلك يمكن أن نفهم أن البيئة السياسية تتمثل فيما تضعه الدولة من قوانين وقواعد وإجراءات حتى تحمي أعضاء المجتمع طبيعيين كانوا أو معنويين وتنظيم معاملاتهم بالطريقة التي تضمن عدم تعارض المصالح المختلفة.

#### – طبيعة النظرية المحاسبية.

إن هذه المفاهيم تحاول تحديد الطبيعة النظرية للكيانات المحاسبية الموجودة في اقتصاد السوق، وقد طرحت بشأنها النظريات التالية (2) :

– نظرية المالك، نظرية الكيان، نظرية الأموال،

(1) وسيلة حمداوي، التكنولوجيا الحديثة أو المتطورة ومساهمتها في بعث التطوير والخدمات والمنتجات البنكية، الملتقى الوطني الأول جامعة قلمة أيام 05-06 نوفمبر 2001، ص11.

(1) نفس المرجع السابق ص 12-13.

2 نفس المرجع، نفس الصفحة.

والسؤال المطروح هنا هو: من بين هذه النظريات ما هي النظرية التي تحدد بشكل أفضل طبيعة الصيغة النظرية للكيان المحاسبي وحده ومن ثم تحديد الهدف الرئيسي للمحاسبة؟

- **نظرية الكيان:** تسمى هذه النظرية بنظرية المؤسسة المميزة، وترى بأن الكيان هو وحدة اقتصادية منفصلة عن ملاكها، وتستند هذه النظرية على المعادلة التالية:

الأصول = الحقوق على الأصول (من له الحق في نمو الأصول)

وإنطلاقاً من هذه المعادلة فإن الاهتمام ينصب أولاً على الأداء المالي والمحاسبي من اجل تحديد وتوزيع الأرباح بين الأطراف المساهمة حسب مساهمة كل واحد في رأس المال العامل، وحتى الأرباح غير الموزعة تعتبر حق للكيان.

- **نظرية المالك:** حسب هذه النظرية، يتصرف الكيان كمثل للملاك، وبالتالي فإن التركيز يكون على الجوانب الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على عائدات الملاك، وبذلك تهدف هذه النظرية إلى اعتبار فائض الأصول على الخصوم بمثابة حق الملكية أي:

حق الملكية = الأصول - الخصوم.

بعبارة أخرى أن الملاك يملكون جميع الأصول وفي نفس الوقت هم ملزمون بتحمل الخصوم، وتبين هذه النظرية فإن أي تغيير في النواتج أو الأعباء هو في الحقيقة تغيير في مستحقات المساهمين.

ولقد تطورت هذه النظرية حتى أخذت شكلين: شكل أول يسوى بين جميع المساهمين وبالتالي فإن الأرباح هي مستحقات الجميع أما الثاني فيفرق بين المساهمين الممتازين والعاديين بحيث يعامل الصنف الأول بأفضلية وبالتالي فإن مستحقاتهم تدفع من صافي الأرباح بعد الضرائب وقبل أن تسدد مستحقات المساهمين العاديين.

- **نظرية الأموال:** بدلا من تشخيص المؤسسة (اعتبارها شخصا)، تنطلق هذه النظرية من أن الأموال هي القاعدة الأساسية لتسجيل العمليات، إذ أن الأموال الموضوعية تحت تصرفها تسمح لها بإنتاج الموارد، وهي في نفس الوقت تعتبر أصولاً تخضع لقيود وتحددات مفروضة عليها من قبل مصادر هذه الأموال وبالتالي تصبح معادلتها على النحو التالي:

الأصول = القيود على الأصول

إذا التركيز في هذه النظرية يكون على الكيفية التي تستعمل بها الأصول التي يجب أن توجه نحو أغراض محددة أخذاً بعين الاعتبار القيود المفروضة من قبل التشريعات.

### 3. المبادئ المقبولة عموماً:

المبادئ المحاسبية هي قواعد عامة للعمل تطورت في إطار مهنة المحاسبة بالتوافق مع الأهداف، المسلمات والمفاهيم النظرية للمحاسبة ومن بين هذه الأهداف الأكثر قبولاً ما يلي:

أ- **مبدأ التكلفة التاريخية:** ينص هذا المبدأ على أن التسجيل المحاسبي لمختلف الأصول والخصوم يتم على أساس تكلفة الشراء بغض النظر عن التغيرات التي تطرأ على قيمته لاحقاً، ويستمد هذا المبدأ موضوعيته من التسجيل الواقعي للعمليات بناءً على حوامل معلومات قانونية، لأن المحاسب يرغب في ربط جميع المعلومات المقدمة بأحداث اقتصادية واقعية.

ب - **مبدأ تحقيق الدخل:** وفقاً لهذا المبدأ يسجل الدخل عندما يتحقق فعلياً من واقع المستندات التي تعبر بالنقود المقدمة كمقابل للعنصر المتنازل عنه أو البضاعة المباعة أو السلعة المقدمة أو التعهدات المعقودة أو غير ذلك من أسباب الدخل.

ج- **مبدأ المقابلة:** وفقاً لهذا المبدأ يكون لكل إيراد مصروفات تقابله وتمثل سبب وجوده، وعند طرح تلك المصروفات نحصل على النتيجة المناسبة، أي بمعنى أنه يتجسد هذا المبدأ بالمقابلة المباشرة بين النواتج والأعباء الخاصة لها.

د- **مبدأ الموضوعية:** إن مفهوم هذا المبدأ مرتبط بفهم التكلفة التاريخية، فالموضوعية تعني الواقعية والحياد في تسجيل الأحداث ولن يتم ذلك إلا من خلال مستندات سليمة وقانونية تحمل تاريخاً محدداً. ويختلف الكثير في معنى الموضوعية فيرى البعض أنه:

- تكون المعلومات موضوعية إذا كانت ناتجة عن قياس غير شخصي

- تكون المعلومات موضوعية إذا كانت ناتجة عن إجماع الخبراء

- تكون المعلومات موضوعية إذا كانت متعلقة بأحداث قابلة للإثبات أو معتمدة على وثائق.

هـ- **مبدأ الثبات النسبي:** يقتضي مبدأ الثبات إتباع أو استعمال نفس الإجراءات المحاسبية لمختلف الفترات وذلك لكي يتم تقديم معلومات يسهل استخدامها من قبل القراء، وبما أن هذا المبدأ قد ينتج عنه نوع من التصلب وعدم المرونة في الوثائق المحاسبية يسمح بتغيير الإجراءات لكن مع شرح واف لهذه التغييرات.

و- **مبدأ المصادقية (الإفصاح الكامل):** يقتضي هذا المبدأ أن تعرض الوثائق المحاسبية مع جميع المعلومات اللازمة لتفادي لتغليب القراء لذلك فهو يتطلب أن يضاف في أغلب الأحيان إلى الوثائق المحاسبية الملحقات والجداول التعبيرية التي تبين جميع المعلومات اللازمة غير الموجودة في الوثائق المحاسبية.

ي- مبدأ الحيطه والحذر: معناه أن تسجل التكاليف المتوقعة بأقصى ما يمكن وأن تسجل الإيرادات المتوقعة بأقل ما يمكن ، وحسب هذا المبدأ يختار المحاسب من بين الوضعيات التي تبين للمصرف الوضعية المحاسبية الأقل إيجابية أي "لا تسبقوا العائدات والمداحيل، لكن خذوا بعين الاعتبار جميع الأعباء والخسائر المحتملة".

ل- مبدأ الأهمية النسبية (تكلفة الرقابة): وفق هذا المبدأ، يجب توجيه الاهتمام نحو المبالغ والمجاميع المحاسبية التي تظهر بمبالغ معتبرة، أما التي لها مبالغ صغيرة جدا خاصة بالنسبة إلى حجم نشاط المؤسسة فلا داعي للاهتمام بها.

ملاحظة: هناك مبادئ اخرى لم يتم شرحها مثل: وحدة القياس والوحدة المحاسبية، والاستمرارية ، والفترة وغيرها،

#### 4. التقييد في المحاسبة

مر التقييد المحاسبي بمراحل بدءا بالتقييد المفرد ، ونورد هنا بشكل مبسط كل من القيد المفرد والمزدوج على ان تتناولهما بالتفصيل لحقا.

#### - القيد المفرد:

يقوم هذا القيد على أساس أن المشروع ليس له شخصية معنوية مستقلة عن شخصية مالكة، وطبقا لهذا النظام لا ينظر إلى المشروع عند إثبات العمليات على أساس انه طرف مستقل من أطراف العملية، ونثبت طرفا واحدا فقط هو الطرف الخارجي الذي يتعامل معه المشروع. بمعنى أنه يسجل فقط طرف كل عملية على حدى ويهتم فقط بالأطراف الدائنة والمدينة وبعناصر النقدية على الخصوص. ومن مبادئه الأساسية ما يلي:

- تسجيل العمليات التجارية التي لها علاقة مع العير (أي الأشخاص الذين تتعامل معهم المؤسسة كالمشتريين و المصارف..... الخ) .

- الاهتمام بتسجيل العمليات السابقة من حيث أثرها على الغير دون تسجيل نتائجها للمؤسسة نفسها.

- في نهاية كل مدة، إجراء عملية مقارنة للعناصر التي يتكون منها رأس المال في أول المدة و أخرا لمدة، قصد التعرف على نتائج العمليات من ربح أو خسارة.

ومن عيوب هذه الطريقة مايلي:

- لا يستطيع التاجر أن يتعرف إلي ما يملكه من مختلف الموجودات في كل وقت دون إجراء جرد خارج

المحاسبة .

- لا توجد أي رقابة حسابية علي التسجيل فإذا ما حدث خطأ في التسجيل يجعل المدين دائن والعكس لا يمكن إظهاره إلا من إعادة النظر في جميع القيود.
- لا يمكن حساب النتيجة من خلال حسابات خاصة مفتوحة لهذه العملية .
- يتنافر هذا النظام مع القواعد القانونية التي يسيطر عليها قانون التجارة .
- يضيع الوقت لأن محاولة معرفة أي معلومة يتطلب عمل خارج المحاسبة ويأخذ زمنا معتبرا.

### - القيد المزدوج:

- وضع هذا القيد في صيغته الاولية العالم الايطالي لوقا باتشيلو Luca Pacioli، في حوالي سنة 1494، ويقوم على أساس أن للمشروع شخصية معنوية مستقلة عن شخصية صاحبه. وتكون العمليات المحاسبية غالبا بين طرفين متساويين في المقدار احدهما دائنا والآخر مدينا، وعلى هذا الأساس نقول:
- وفقا لهذه الطريقة فان لكل عملية طرفين أحدهما مدين والآخر دائن أي بمعنى أنهما يختلفان في الوضعية ومتساويان في المبلغ. بحيث إذا سجلنا قيمة العملية في جهة المدين لحساب أو أكثر يجب تسجيل نفس القيمة في الوقت نفسه في جهة الدائن لحساب آخر أو أكثر.
  - بما أن أي عملية تقوم بها المؤسسة وعند تحليلها نجدها تتكون من طرفين احدهما مدين والآخر دائن وبنفس المبلغ وكل طرف يمكن أن يضم حسابا واحدا أو مجموعة حسابات.
- لذلك نقوم بتحليل العملية إلى تدفقات لمعرفة نقطة انطلاق كل تدفق (حساب دائن) ونقطة وصول التدفق (حساب مدين) علما أن كل عملية تتكون من تدفقين يختلفان في الاتجاه ومتساويان في القيمة.
- وعند معرفة وضعية كل حساب بدقة (مدين أو دائن) يسجل المبلغ المناسب في الجهة المناسبة للحساب المعني.
- ### 5. التدفقات الاقتصادية :

- 1- المفهوم العام للتدفقات: يرجع مفهوم التدفقات أصلا إلي ميادين آخري غير اقتصادية، إذ كان يستخدم هذا المصطلح للتعبير عن حركات المياه وتدفقها (تيارات المياه الباردة وتيارات المياه الساخنة). في الفيزياء ندرس ما يسمى بالتدفقات المغناطيسية والتدفقات الضوئية وكذلك يمكن استخدام المصطلح للتعبير عن التدفقات الديمغرافية وحركة الشعوب. ويستنتج مما سبق أن هذا المصطلح مرتبط بفكرة: حركة كمية ما في مدة زمنية معينة.
- 2- مفهوم التدفقات الاقتصادية: لقد أخذ الاقتصاديون هذا المصطلح واستعملوه للتعبير عن حركات السلع والقيم خلال مدة زمنية معينة ويتعلق الأمر:
  - بحركات السلع المادية (العينية) مثل: مواد أولية، بضائع، أدوات..... الخ
  - تقديم خدمات مثل: الخدمات المقدمة للمؤسسة من طرف بعض الأعوان الآخرون (النقل، البنوك،

التأمينات ) وخدمات تؤديها المؤسسة للغير.

- حركات الأموال ووسائل دفع أخرى (شيكات، وأوراق تجارية، قروض) والحركات التي تتم بين الأعران الإقتصاديين في شكل تدفقات مختلفة يسودها الطابع النقدي إذ أن كل حركة عينية يقابلها في الغالب حركة نقدية نظرا لطبيعة الاقتصاد، الحالي الذي تسري في عروقه النقود كما يسري الدم في عروق الإنسان. وفي المحاسبة تقاس كل الحركات بالوحدات النقدية.

بسم الله الرحمن الرحيم

### نظام المعلومات المحاسبية.

ان البيانات المحاسبية اذا سجلت على حوامل ثم جمعت ونقلت الى مركز العمليات ثم عولجت بكيفية محددة اصبحت معلومات مفيدة للمستخدمين.

### - البيانات و المعلومات.

إن مفهوم البيانات والمعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل، فقد استخدم هذان المصطلحان في الحياة العملية بشكل مختلف من حيث المعنى والمفهوم، لذا يتطلب الأمر في بداية الامر التحديد الواضح لمعنى ومفهوم كل من مصطلحي "البيانات" و"المعلومات" حتى يمكن الحصول على الفهم الصحيح لمعنى تشغيل البيانات.

### أولاً: البيانات:

- البيانات-هي ( مجموعة من الحقائق والأرقام ) مواد خام تم تجميعها عن طريق تسجيلها، تخزينها، و من ثم معالجتها عن طريق نظام المعلومات الفرعي، المناسب، تجمع البيانات حسب الحاجة، منها:

- الاحداث الاقتصادية التي تحدث.

- الموارد (المصادر) و الاستخدامات التي تتأثر بتلك الاحداث،

- الوكلاء والاعوان الذين يشاركون في الاحداث.

ويعبر مصطلح البيانات عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها. بمعنى أنها لو تركت على حالها فلن تضيف شيء إلى معرفة مستخدميهما. بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات.

ويعرفها البعض على أنها عبارة عن " مجموعة من الأعداد أو الحروف أو الرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم عن أحداث وقعت داخل نظام معين أو نتيجة لتعامل النظام مع أطراف أخرى خارج النظام يمكن ترجمتها ومعالجتها من قبل الانسان أو الأجهزة الالية للتحويل الى نتائج ( معلومات)".

### ثانيا : المعلومات:

• المعلومات - هي بيانات تم تنظيمها ومعالجتها حتى تقدم معنى للمستخدم، والمعلومات المفيدة تؤدي الى زيادة في المعرفة وتخفيض في مخاطر عدم التأكد.

• في العادة القاعدة تقول أن معلومات أكثر، ومعلومات أفضل تؤدي الى اتخاذ قرارات أفضل،

• باختصار البيانات بعد معالجتها بما يناسب الهدف تتحول الى معلومات ، والتوظيف الايجابي للمعلومات ينتج المعرفة.

وتعرف المعلومات على انها: "البيانات التي تم تشغيلها ومعالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن من استخدامها كنتائج ذات معنى مفيد لمتخذي القرارات سواء كانت قرارات جارية أو مستقبلية".

### - الفرق بين البيانات والمعلومات:

يقال ان ما يعتبر بيانات بالنسبة الى شخص معين قد تعتبر معلومات لشخص اخر وما يعتبر مخرجات لنظام معين قد تكون مدخلات لنظام آخر، والفرقة بين البيانات والمعلومات تخضع لمجموعة معايير منها:

#### - معيار الجهة المستفيدة:

يتم التمييز بين البيانات والمعلومات وفق هذا المعيار بالاعتماد على الجهة (المستفيدة) فعندما تؤدي البيانات إلى زيادة الحالة المعرفية للمستفيد وتفيده ايجابيا في اتخاذ القرار تكون بمثابة معلومات وليست بيانات، أما إذا لم تؤدي هذه إلى إضافة معرفية فعلية فتبقى في خانة البيانات .

#### - معيار العلاقة مع المشكلة :

حتى يمكن اعتبار البيانات معلومات يجب أن تكون هذه البيانات ذات علاقة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ قرار بشأنه، فالبيانات تعتبر معلومات إذا كانت تؤثر في اتخاذ قرار خاص بمشكلة معينة أو حدث معين، أي تؤدي إلى تغيير قرار معين أو تعديله أو تأجيله .

أي ما يعتبر بيانات في لحظة معينة بالنسبة لمشكلة معينة قد يكون معلومات بالنسبة لمشكلة أخرى نحن بحاجة إلى اتخاذ قرار بشأنها.

## - خصائص المعلومات المفيدة لعملية اتخاذ القرار:

تعتبر المعلومات هي مخرجات النظام وتتوقف فائدتها لمستخدميها على مدى الإضافة التي تم إضافتها لمعرفة وفق السبل الصحيحة والملائمة والتي تمكنه من اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت الملائم وبالكمية المناسبة، ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى:

### - خصائص أساسية:

#### 1- الملائمة :

بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله ويمكن الحكم على مدى ملائمة المعلومات من خلال " كيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها، فالمعلومات الملائمة هي التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار بصورة إيجابية وتجعله ينتج قراراً عال الجودة يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في ظل غياب هذه المعلومات .

#### 2- التوقيت المناسب :

بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة لان المعلومات المتأخرة جداً عن موعدها لن تكون لها نفس القيمة و التأثير على سلوك متخذ القرار مهما كانت درجة أهميتها وحيويتها لهذا القرار.

#### 3- الوضوح :

بمعنى أن تكون المعلومة واضحة ومفهومة لمستخدميها وبشكل مبسط، فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي تعقيدات كألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تعبيرات مبهمه، ولا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يفهمها، فالمعلومات الغامضة غير المفهومة لن يكون لها أي قيمة حتى لو كانت ملائمة وتم تقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار.

#### 3- الدقة:

بمعنى أن تكون المعلومات صحيحة ومعبرة عن الحدث بصورة حقيقية ودقيقة ولا توجد أخطاء أثناء جمعها وإنتاجها والتقرير عنها وبناءً على الصحة والدقة التي تتمتع بها يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المفيدة.

#### 4 . الشمولية:

بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار، كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعنى أن لا

يضطر مستخدميها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة.

## 5. القبول:

بمعنى أن تقدم المعلومات في الصورة أو بالوسيلة التي يقبلها مستخدم المعلومات من حيث الشكل ومن حيث المضمون، من حيث الشكل يمكن أن تكون المعلومة في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة وواضحة ومفهومة أو في شكل جداول وإحصائيات ورسوم بيانية وما إلى ذلك أما من حيث المضمون فيتعلق بدرجة التفصيل المطلوبة فلا تكون مفصلة تفصيلاً مملأً ولا موجزة إيجازاً مخللاً .

بالإضافة إلى ما تقدم من خصائص فهناك من يضيف خصائص أخرى منها:

- (1) **يمكن الوصول إليها:** أي أنه يمكن الوصول على المعلومة عندما تحتاجها وبالشكل الذي تريده.
- (2) **قابلة للتحقيق:** بمعنى أن تكون المعلومات واقعية يمكن تحقيقها.
- (3) **الحياد ( عدم التحيز ):** بمعنى أن تكون المعلومات خالية من أي تحيز أو مآرب شخصية لمزودي المستخدمين بهذه المعلومات وتعكس الأحداث والنشاطات بطريقة عادلة ومهنية .
- (4) **لها قيمة تنبؤية:** بمعنى أن المعلومة مفيدة لمتخذ القرار كي يتنبأ بمآل الحال التي سيتم اتخاذ القرار بشأنه.
- (5) **لها قيمة رقابية:** بمعنى أن تكون المعلومة مفيدة لمتخذ القرار للرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية **Feed Back** وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية.
- (6) **الثبات:** بمعنى الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم اخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم.
- (6) **قابلة للمقارنة:** أي أن تكون للمعلومات القدرة على إجراء المقارنات من فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى ضمن نفس المجال.

ملاحظة : إن تكلفة المعلومات ومنفعتها من الصعب احتسابها لكنك تحتاج إلى معرفة مدى احتياجك إلى المعلومات عندما تقوم بصنع القرار.

## - ماهية النظام :

من المعروف بأن النظام يتكون من عدة عناصر مرتبطة ببعضها بعضاً وذلك لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف ، وبغض النظر إن كان ذلك النظام محوسباً أم لا ، فدوماً تحكمه سياسات وإجراءات يتم اتباعها

بشكل روتيني ، كما تتم مراقبة تلك الإجراءات من قبل المسؤول عن النظام للتأكد من عدم وجود أي اختراقات للسياسات الموضوعة.

## 1. نظام المعلومات :

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري. ويعرف نظام المعلومات " بأنه مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من اجل إنتاج المعلومات المفيدة ، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم ، والوقت المناسب ، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم"1.

ومن المتعارف عليه كذلك أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية:

1- المدخلات .

2- المعالجة .

3- المخرجات .

**المدخلات:** وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها.

**المعالجة:** وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية ، التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام.

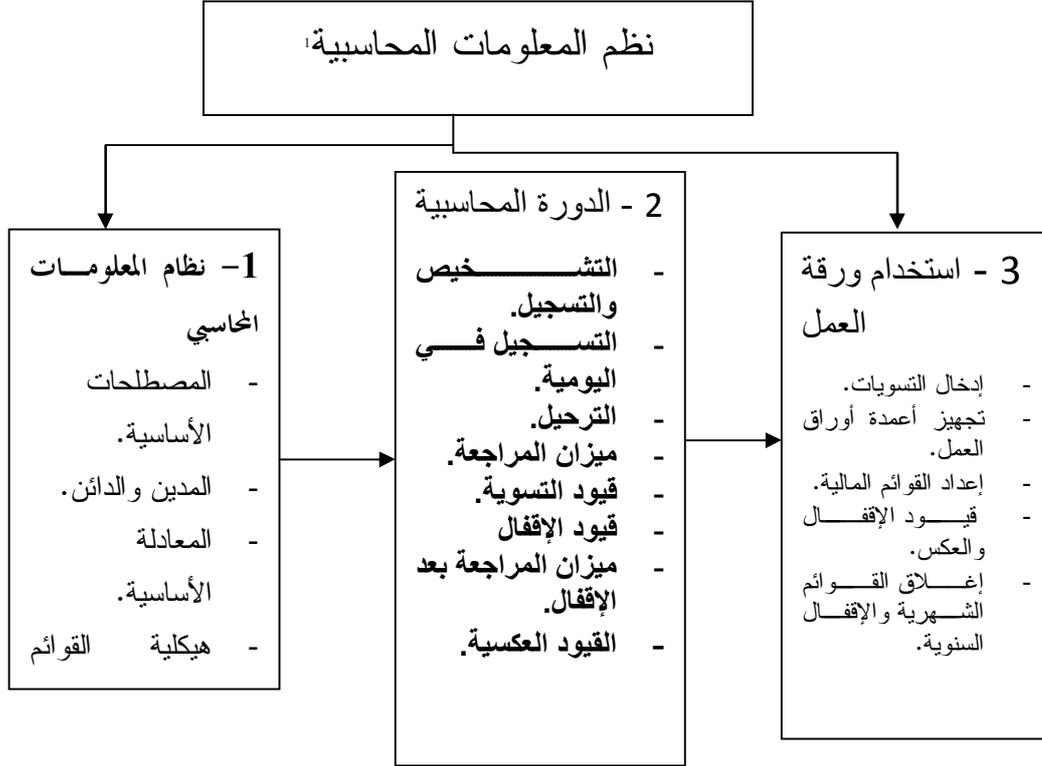
**المخرجات:** وهي عبارة عن المعلومات ، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة.

## 2. نظم المعلومات المحاسبية .

إن المحاسبة كغيرها من العلوم الأخرى محكومة بنظام خاص بها ، يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية: المدخلات والمعالجة والمخرجات. وكأي نظام آخر تحكمه عدة سياسات وإجراءات صارمة لا يجوز تجاوزها لأي سبب كان وبغض النظر عن حوسبة النظام من عدمه.

والشكل الموالي يوضح نظام المعلومات المحاسبي بمفهومه الحديث:

<sup>1</sup> عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2003 ، صفحة 18.



### مكونات اساسية:

لا بد لأي نظام محاسبي كفاء أن يجوي الأمور التالية:

أ. **المصطلحات الأساسية:** هنالك مصطلحات محاسبية عديدة ومهمة جدا ، والتي لا بد

أن يجويها النظام المحاسبي وان يعمل وفقا لها وألخصها بالتالي:

. **الحدث** (خارجي كان أم داخلي)

. **العملية** (تسجيل الحدث بين طرفين)

<sup>1</sup> Donald E. Kieso; Jerry J. Weygandt; and Terry D. Warfield, Intermediate Accounting, Tenth edition, 2001, page (68).

- ب. . **الحسابات الحقيقية والمؤقتة** (حيث إن الحسابات الحقيقية مثل: الأصول والالتزامات وحقوق الملكية تظهر في الميزانية العمومية. بينما الحسابات المؤقتة ، مثل الإيرادات والمصروفات تظهر في قائمة الدخل)
- ج. . **دفاتر الأستاذ:** (حيث يوجد دفتر أستاذ عام ، والذي يحوي الحسابات جميعها ، ويوجد كذلك دفاتر أستاذ مساعد ، حيث يحوي حسابات معينة، ولكن بشكل تفصيلي كالمدينين والدائنين والرواتب)
- د. . **دفتر اليومية** (حيث يتم تسجيل الحدث بها محاسبيا)
- هـ. . **الترحيل** (وهي عملية ترحيل الأحداث المسجلة بعمليات من دفتر اليومية إلى حسابات دفتر الأستاذ)
- و. . **ميزان المراجعة** (وهو عبارة عن أرصدة الحسابات المأخوذة من الأستاذ العام ، وبعد أن نقوم بعمل قيود التسوية واستخراج الأرصدة الجديدة يصبح ميزان المراجعة المعدل )
- ز. . **قيود التسوية** (وهي القيود التي تعمل في نهاية الدورة المحاسبية لتسوية الحسابات وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية من أجل تحميل كل فترة محاسبية بنصيبها من المصاريف التي تخصها ، والاعتراف بالإيرادات المكتسبة والتي تخص نفس الفترة).
- ح. . **القوائم المالية** (وهي القوائم التي تمثل مخرجات النظام ، وتتكون من الميزانية العمومية، والتي تظهر المركز المالي للمنشأة ، وقائمة الدخل والتي تظهر نتائج أعمال المنشأة للفترة المالية ، وقائمة التدفقات النقدية والتي تظهر المصادر والاستخدامات النقدية للعمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للفترة المالية ، وقائمة الأرباح المدورة والتي تظهر تسويات رصيد الأرباح المدورة ابتداءً من بداية الفترة المالية الى نهايتها).
- ط. . **قيود الإقفال** (هي القيود التي يتم بواسطتها إغلاق جميع الحسابات المؤقتة في ملخص الدخل ، ويقفل ناتج ملخص الدخل في حساب الأرباح المدورة ، وذلك استعدادا للبدء بفترة مالية جديدة)
- ي. . **المدين والدائن:** جميع الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي مبنية على مفهوم المدين والدائن ، بمعنى أن جميع الحسابات التي تنشأ بالنظام المحاسبي يكون لها طرفان فقط وهما المدين والدائن ويجب تطابق الطرفين في كل قيد وفي جميع الأحوال.

انظمة الاعلام المالي والمحاسبي  
احمد لعماري

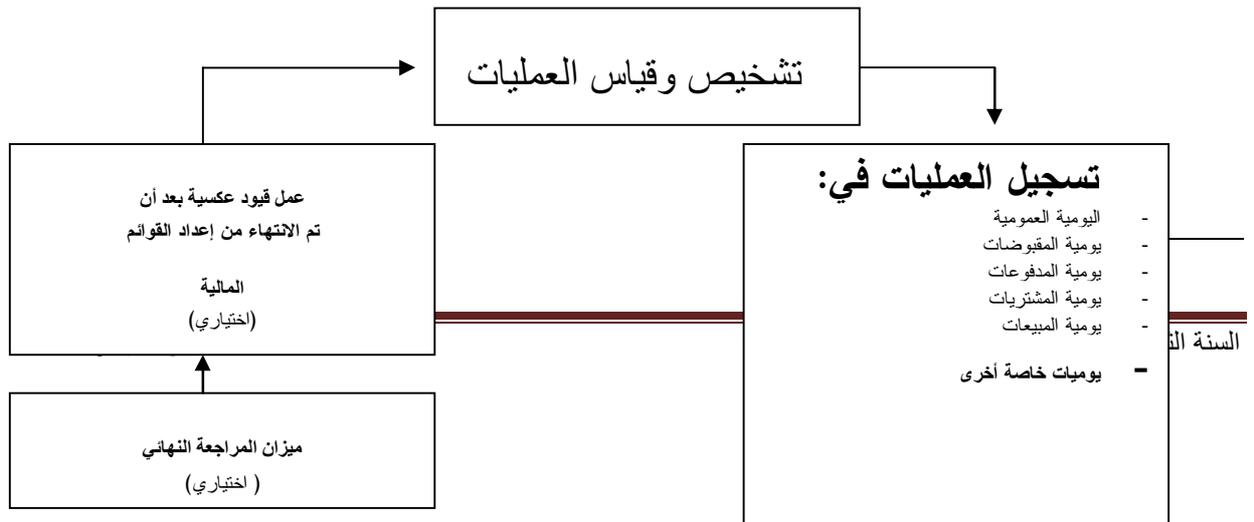
- ك. يمكن تعريف الحسابات في النظام المحاسبي كما يلي:
- ل. **حسابات الأصول** (تكون دوما مدينة الرصيد وبتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات المدينة ويتناقص بالإدخالات الدائنة).
- م. **حسابات الالتزامات** (تكون دوما دائنة الرصيد وبتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة ويتناقص بالإدخالات المدينة).
- ن. **حسابات حقوق الملكية** (تكون دوما دائنة الرصيد ، وبتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة، ويتناقص بالإدخالات المدينة).
- س. **حسابات الإيرادات** (تكون دوما دائنة الرصيد ، وبتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة ، ويتناقص بالإدخالات المدينة).
- ع. **حسابات المصاريف** (تكون دوما مدينة الرصيد ، وبتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات المدينة، ويتناقص بالإدخالات الدائنة).
- ف. **المعادلة الأساسية** : كما هو معروف بنظام القيد المزدوج ، بأن الطرف المدين يجب أن يقابله إدخال طرف دائن مساو له بالكم ، والعكس صحيح. وهذا المفهوم يقود للمعادلة الأساسية:
- الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية** ، ويمكن فهمها بشكل افضل من خلال الشكل الموالي<sup>1</sup>:

حقوق الملكية		+	الالتزامات		=	الأصول		
توزيعات أرباح		-	أرباح مدورة		+	رأس المال		
دائن	مدين	-	دائن	مدين	+	دائن	مدين	
-	+	-	+	-	+	+	ن	
b, Ibid.		-	الالتزامات		+	الأصول		
دائن	مدين	-	دائن	مدين	+	دائن	مدين	
-	+	-	+	ن	+	-	ن	
تخصص: مالية ومحاسبة				+	السنة الثالثة ليسانس ل م د			
مصاريف		-	إيرادات		-	إيرادات		
دائن	مدين	-	دائن	مدين	-	دائن	مدين	
-	ن	-	+	ن	-	+	ن	

ص. هيكله القوائم المالية وقوائم حقوق الملكية: من المتعارف عليه بأنه يتم الإبلاغ عن رأس المال والأرباح المدورة في القسم المخصص لحقوق الملكية في الميزانية العمومية. كما يتم الإبلاغ عن توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح المدورة ويتم الإبلاغ عن المصاريف والإيرادات في قائمة الدخل ، وفي نهاية الفترة المالية ، يتم تحويل ناتج مقابلة كل من الإيرادات والمصاريف إلى الأرباح المدورة. ومن ثم فإن أي اختلاف في البنود المذكورة أعلاه سيؤثر على حقوق الملكية .

-الدورة المحاسبية .

تعتبر الدورة المحاسبية من الضروريات المتعارف والمتفق عليها في علم المحاسبة ، وهي عبارة عن الإجراءات المحاسبية المتبعة في أي منشأة لتسجيل العمليات وإعداد القوائم المالية ، ويمكن ان نوضح تلك الدورة بالشكل الموالي 2:



انظمة الاعلام المالي والمحاسبي  
احمد لعماري

الدورة  
المحاسبية

بسم الله الرحمن الرحيم

**التاثير المتبادل بين النظام المحاسبي وبيئته.**

بعد أن رأينا أهم خصائص ومميزات المعلومات الجيدة ومنهم المعنيون بها، وهو على سبيل المثال فقط

وليس الحصر، نذهب إلى تحديد علاقة التأثير المتبادلة بين النظام المحاسبي والبيئة التي يتواجد فيها لان ذلك التأثير له علاقة بجودة وسلامة المعلومات.

هناك مجموعة من المؤثرات التي لها ارتباط بعادات وتقاليد أي مجتمع، ولها تأثير بالغ الأهمية على شكل ونوع الأنظمة المحاسبية والمالية القائمة في ذلك المجتمع ومن ضمن هذه المؤثرات: (9)  
المؤثرات الاقتصادية التي تؤثر على شكل النظام المحاسبي المطبق ومهنة المحاسبة بصفة عامة ويتعلق الأمر بعاملين:

أولهما وهو المرحلة التي بلغها التطور الاقتصادي للبلد، أما الثاني فهو شكل النظام الاقتصادي المتبني. إذ من البديهي ألا توجد النشاطات الاقتصادية المتعددة في البلدان الفقيرة أو الدول الغير نامية مما يتطلب وجود المحاسبين، الخبراء والمتخصصين في الضرائب والتحليل المالي و بطبيعة الحال العكس في الدول المتقدمة والتي تتسم بتعدد وتعقد العلاقات الاقتصادية والمالية وبالتالي فإن وجود المحاسبين والمراجعين المؤهلين يعد أمر جد ضروري للقيام بتلك النشاطات و مختلف الأعمال المالية والمحاسبية كما يصبح في هذه الحالة وجود التحليلات والتقارير المالية أمر مطلوب من قلب المستثمرين والمصارف وهيئات الإقراض المختلفة.  
أما من ناحية أخرى فإن لشكل النظام الاقتصادي المعمول به في البلد تأثير على مهنة المحاسبة المطبقة، ففي الدول الشيوعية والاشتراكية سابقا نجد أن مهنة المحاسبة تسيير وفقا لخطط وأسس مقدمة مثل باقي المهن وذلك حتى تسهل عملية الرقابة من طرف الحكومات المركزية في تلك الدول وتعتبر الحكومة المستفيد الوحيد من البيانات المالية والمحاسبية وذلك لعدم وجود أي فئة أخرى تضغط كطرف له وزن معين على نتائج النظام المحاسبي.

ويحدث العكس من ذلك في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي أو الدول التي تعتمد على القطاع الخاص أين تتنوع وتتعدد الأنشطة ويكثر عدد المستخدمين للبيانات المالية والمحاسبية ومنه فإن مهنة المحاسبة لا تخضع للحكومة، كما أن الطرق والقواعد المحاسبية تتحدد من قبل المشتغلين بهذه الهيآت المحاسبية المنضمين تحت لوائها.

أما في النظام المختلط أو ما يطلق عليه بالنظام الاشتراكي الحر والذي يأخذ موقعه بين النظام الاشتراكي والرأسمالي، فالنظام المختلط لا يعني عدم وجود تخطيط للأنشطة الاقتصادية من طرف الحكومة والتي من بينها مهنة المحاسبة غير أن هذه الخطط يساهم في وضعها والقيام بتنفيذها القطاع الخاص بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى المؤثرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية هناك مجموعة أخرى من المؤثرات التي تلعب دورا هاما في اتخاذ النظم المحاسبية أشكالا معينة ومن ثم يتبين أن هناك حاجة ماسة إلى تنسيق وبذل جهود في سبيل توحيد لغة المال والأعمال و تطبيق الدول لمعايير محاسبية دولية واحدة بما في ذلك الجزائر.

- عدم الاتفاق على نظرية شاملة للمحاسبة:

كما هو الحال للتوحيد المحاسبي فان الاختلاف موجود حتى على مستوى الفكر المحاسبي ولم يتم الاتفاق على نظرية شاملة في المحاسبة ذلك لان البيئة تؤثر بشكل حاد في هذا الامر.

النظرية تمثل " إطارا متماسكا من الفروض والمفاهيم والمبادئ الواقعية والتي تعتبر بمثابة مرجعا عاما لكل حقل من حقول المعرفة (1) " ، وهذه الفروض والمفاهيم والمبادئ هي التي تشكل القواعد التي تحكم عمليات القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية في وحدة محاسبية معينة وإبلاغ نتائج القياس لمستخدمي وقراء البيانات المالية.

لكن في الوقت الحاضر لا توجد نظرية شاملة للمحاسبة، بل توجد عدة نظريات مختلفة في الفكر المحاسبي بدأت واستمرت وتطورت مع الزمن ، ولقد برز الكثير منها دون الإتفاق على نظرية واحدة تشمل هذا الفكر بصورة شاملة وموحدة ، وقد نتج عن ذلك إختلافات جوهرية أدت لمشاكل أصبحت تعاني منها النظرية المحاسبية في الوقت الحاضر، ومنها تعدد البدائل وتنوعها. فمن حيث المبدأ نجد العديد من المبادئ المتضاربة ، ومن حيث القاعدة نجد عددا من القواعد المتعارضة ، ومن حيث الوسيلة نجد الكثير من الوسائل المختلفة ، ومن حيث النتيجة نجد العديد من النتائج عديمة المعنى.

ومما لا شك فيه أن إختلاف المبدأ أو الطريقة أو القاعدة التي تطبق في حالة معينة بدلا من حالة أخرى يؤدي حتما إلى إختلاف النتائج ، وهذا يؤدي بدوره إلى عدم إمكانية إيجاد دلالة موحدة للبيانات المحاسبية ومن ثم عدم إمكانية الإعتماد عليها. ونتيجة للجدل المحاسبي حول هذه المشاكل المعقدة والمختلفة بدأ التفكير وبشكل جدي لإيجاد وسيلة تلغي هذه الإختلافات أو على الأقل تحد منها ، وانطلاقا من هذا الواقع جاءت فكرة إمكانية التوحيد المحاسبي من بين الإمكانيات المتاحة ، بل والتي قد تكون عظيمة الفائدة في إصلاح الوضع ، وبدأ العمل فعلا على مستوى محلي ، أولا ، ثم إقليمي ثانيا ، وصولا إلى مستوى دولي ثالثا حيث ظهرت فكرة معايير المحاسبة الدولية.أسهم هذه المؤسسات وتداولها فيما بعد، جميع هذه العوامل ساعدت وساهمت في ضرورة نشوء فكر محاسبي جديد يساهم في مساعدة الدول لإتمام عملية الخصخصة في بلدانهم وأن جميع هذه العوامل مشترآة أدت إلى توسيع قاعدة مستخدمي البيانات المحاسبية من مستوى محلي لا يستوعب تلك العملية إلى مستوى دولي لديه الإمكانية والمقدرة لإستيعاب هذه السياسة الجديدة سواء المادية أو الإدارية، ولهذا آن لا بد من توفير معلومات محاسبية ملائمة للمستخدمين الجدد ، عن طريق مدهم بيانات مالية محاسبية على مستوى دولي، ولهذا الأسباب مجتمعة ظهر فرع جديد من فروع المحاسبة هو المحاسبة الدولية.

بسم الله الرحمن الرحيم

## التوحيد المحاسبي الدولي.

إن تفحص ما كتب عن تاريخ التقنين في مختلف التخصصات والمجالات، بما فيها كل ما يتعلق بضبط المعاملات التجارية، يبين لنا أن تاريخ نشأة القانون المحاسبي مرتبطة بظهور الدولة وقيامها بوظائفها من حماية وأمن وتنظيم وتوفير العدالة لكافة الجمهور من المتعاملين طبقاً للعقد الاجتماعي إذ أن المشرع كثيراً ما يتدخل بسن قوانين تلزم المتعاملين من التجار بمسك الحسابات وتدوين معاملاتهم بسجلات ودفاتر خاصة، تشكل أدوات إثبات في الحالات التي يتنازع فيها بعض الأطراف ويتوجهون إلى الجهات القضائية للفصل فيما بينهم. ويرجع ظهور القانون المحاسبي الدولي في اعتقادنا إلى بداية شعور ورغبة الدول في توحيد قواعد قياس المعاملات، لتفادي احتجاجات وتظلمات الجمهور المستفيد من نتائج ذلك القياس. فمنذ زمن بعيد حاول المشرعون بالتعاون مع المنظمات والهيئات المتخصصة توحيد كل القواعد والممارسات التي يمكن أن تكون محل تأويلات متعددة.

و لم تقتصر محاولات توحيد الممارسة المحاسبية على المستوى المحلي فقط، فقد كان للاتحادات الاقتصادية الإقليمية والتوسيع في التجارة الخارجية، والاستثمارات الدولية وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات الأثر في اتساع قاعدة مستخدمي البيانات المحاسبية، لتضم بالإضافة إلى المستخدمين المحليين، مستخدمين آخرين على نطاق دولي، غير أن هناك بعض الاختلافات في استعمال هذه البيانات المحاسبية نظراً لاختلاف بعض المصطلحات، القوانين، الإجراءات و القواعد والمفاهيم المحاسبية.

ولقد كانت أولى المحاولات لإزالة هذه الاختلافات هو انعقاد المؤتمر المحاسبي في باريس عام 1951م بغرض تنمية الاتحاد الاقتصادي الأوربي، والذي تمخض عنه دليل للحسابات القابل للاستخدام على النطاق الدولي، كما قام الاتحاد الأوربي لجماعة المحللين الماليين عام 1963م بمحاولة توحيد المفاهيم والمصطلحات المحاسبية الشائعة الاستخدام بين المحللين الماليين لتسهيل عملية استخراج المؤشرات والنسب المالية حتى يتمكن المستخدمون من اتخاذ قراراتهم.

كما يحاول المحاسبين والمراجعين في مختلف الدول العربية والإسلامية بدورهم الوصول إلى معايير موحدة للمحاسبة والمراجعة على الصعيد العربي والإسلامي كما هو الحال بالنسبة للجنة المعايير المحاسبية العربية وخاصة تلك المتخصصة في توحيد معايير مالية ومحاسبية بالبنوك الإسلامية.

وعلى الرغم انه من الصعب الحكم على مدى نجاح هذه المعايير المحلية والاقليمية وحتى الدولية ومدى القبول بها، إلا أن القوة المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية تؤثر بشكل مباشر على مسار التوحيد إذ أن الاتحاد الأوروبي رغم المجهودات التي قام بها في هذا المجال وكان سابقا لإيجاد نمط من التوحيد يخدم الدول الأوروبية الأعضاء، فشل وانظم إلى المجموعة الدولية وتبنى المعايير الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة ابتداء من شهر جوان سنة 2000 م.

وإذا اعتبرنا التوحيد بأن عبارة عن " وضع قواعد محاسبية مشتركة " فإنه يمكن استنباط بعض النقاط الهامة وهي أن :

-التوحيد هو مجموعة متناسقة من القواعد المحاسبية.

- التوحيد وظيفة تعمل ضمن إطار سياسي واجتماعي، بمعنى أن للبيئة السياسية والاجتماعية تأثير على عملية التوحيد.

- يهدف التوحيد المحاسبي إلى تنسيق وتحسين الممارسات المحاسبية.

وقد أوضحت دراسة أعدها مجمع المحاسبين الأمريكيين في عام 1964 عن مهنة المحاسبة في 25 دولة عن وجود اختلافات كبيرة في المبادئ والقواعد بين الدول موضوع الدراسة، وأكدت الدراسة أيضا أن هيكل واحد للمبادئ والقواعد المحاسبية على مستوى دولي أمر غير علمي، فحتى مجرد الأمل في تضييق نطاق الخلاف والوصول تدريجيا إلى مبادئ عالمية موحدة للمحاسبة أمر بعيد المنال، إذ أن الاحتياجات الخاصة تقابل دائما بمبادئ خاصة، ويبقى التنسيق المحاسبي بمثابة المسعى الرئيسي.

## - التنسيق المحاسبي.

لقد حاولت العديد من المنظمات المحاسبية، المحلية والدولية توحيد الأسس المحاسبية أو التقليل من اختلافها وتنوعها بين التنظيمات المحاسبية المحلية والدولية. لذلك تكونت لجنة دولية لتنسيق مهنة المحاسبة في سيدني عام 1973 لغرض تأسيس ونشر معايير محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية للشركات المتعددة الجنسيات والشركات التي ترغب في اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية.

والمقصود من التنسيق هو تقليل الاختلاف بين الدول، وذلك خدمة ومساعدة للمستثمر المحلي والدولي على حد سواء، وتوفير إمكانية تحليل ومقارنة البيانات والمعلومات الواردة في التقارير المالية لمنشآت الأعمال المحلية والدولية.

و التنسيق المحاسبي يمكن أن يهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، ويعتمد كإطار عمل لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني، والمقصود هنا تقليل الاختلاف بين الدول باستخدام الأسس المحاسبية، مما يخدم المنشآت الدولية في استثمارها وعملها التجاري، بالإضافة إلى تحليل وتقييم نتائج أعمال المنشآت المحلية أو الدولية.

إذا كان التنسيق هو " محاولة دمج عدد من الأنظمة المختلفة مع بعضها البعض الآخر " بالتالي فإنه سوف يجعل المقارنة بين المنشآت الدولية ممكنة وسهلة وبذلك ستستفيد هذه المنشآت الدولية من التنسيق المحاسبي في عدة نقاط أهمها:

- تشابه أنظمة الدول سيكون أسهل في حالة توحيد معايير المحاسبة.

- وجود محاسبين يفهمون ويتحكمون في المحاسبة الدولية.

- الرقابة الإدارية سوف تكون أسهل في ظل وجود تنسيق بين الأنظمة.

- عملية تقييم المنشآت الراغبة في الاندماج ستصبح أسهل بفضل التنسيق.

ويرى أنصار التوحيد أن وجود هذه الاختلافات الجوهرية في الطرق والمبادئ المحاسبية سيؤدي حتما إلى

الوقوف حائلا أمام زيادة التبادل التجاري والاقتصادي بين دول العالم المختلفة، ونتيجة لذلك فإنه من

الضروري القيام بعملية التنسيق بين هذه الاختلافات للوصول إلى أنظمة محاسبية منسقة أو إلى نظام محاسبي واحد.

إن تشابه النظم المحاسبية المطبقة يجعل المعاملات التجارية وعقد المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية سواء كانت بين الدول أو المنشآت أو الأفراد سهلة، فوجود نظام محاسبي موحد بين كل دول العالم، بدون شك سيساعد على تبادل الأفراد والخبراء المختصين في الشؤون المالية المحاسبية، هذا إضافة إلى تسهيل عمليات تحويل العملات وفرض الضريبة على الدخول الأجنبية وأيضا القوائم المالية الموحدة للشركات المتعددة الجنسيات.

ورغم أن هناك أسباب تدعو إلى حتمية التوحيد أو على الأقل إلى التنسيق بين الأنظمة المحاسبية المختلفة تقف بالجهة المقابلة عوائق تحول دون الوصول إلى هذا الهدف، كوجود اختلافات في البيئة المتمثلة في المستوى التعليمي والعلاقات الاجتماعية وبشكل النظام السياسي والمستوى الاقتصادي والمعيشي، زيادة على كل هذه الاختلافات يمكن ذكر أحد الأسباب التي قد تجعل فكرة التوحيد بين الأنظمة المحاسبية المطبقة بين دول العالم أمرا صعبا، وهو اعتزاز كل دولة بالنظم الموجودة لديها، إذ يعتقد أو يرى المهتمون بالحاسبة في كل بلد أن ما لديهم من نظم يعد أفضل بكثير من غيرها ومن المستحيل أن يتم تطبيق غيرها.

وبهذا الخصوص نشير إلى أن هناك بعض جمعيات الحاسبة التي أبدت معارضتها الشديدة تجاه إقامة نظام محاسبي موحد حتى في داخل البلد الواحد، ودعت إلى أن تظل المرونة ووجود طرق بديلة هي السمات التي تتميز بها النظم المحاسبية، هذا مما يمكن كل مصرف من تطبيق الطرق التي تناسبه.

ومهما يكن رأي الدول بالموافقة أو المعارضة حسب مالها، فإن التوحيد المحاسبي أصبح الان يتجه نحو التطبيق، واصبحت مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية المتخصصة توليه اهتماما كبيرا، إلا أنها تختلف في المفهوم الذي تعطيه له فمثلا نجد:

المعهد الفرنسي « **AFNOR** » يرى وان "التوحيد المحاسبي يشمل جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل، بتوحيدها وتبسيطها" (بن بلغيث، 2002، ص52).

أما المخطط المحاسبي الفرنسي المراجع سنة 1982، فإنه يتناول تعريف التوحيد المحاسبي (PCR) من خلال أهدافه إذ جاء فيه أن التوحيد المحاسبي يهدف إلى:

-تحسين المحاسبة.

- فهم المحاسبات وإجراء الرقابة عليها.

- مقارنة المعلومات المحاسبية في الوقت والمكان.

- دمج المحاسبات في الإطار الموسع للمجموعات، قطاع النشاط و المجتمع.

-إصدار الإحصائيات.

كما عرف « **ROUSSE** » التوحيد المحاسبي على أنه "عبارة عن نظام موحد للتنظيم موجه لمجموع محاسبات المنشآت المنتجة في المجتمع، أو مجموعة من المجتمع مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه سواء كان:

القطاع الأساسي للفلاحة، تربية المواشي، الصيد أو الاستغلال المنجمي، أو القطاع الثاني للصناعات التحويلية أو القطاع الثالث للتجارة الخارجية(بن بلغيث، 2002، ص53).

- **مستويات و اسس التوحيد.**

إن التوحيد المحاسبي يجري على المستويات الثلاثة التالية:

1. على مستوى المبادئ: إذ يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس و المبادئ المحاسبية والمعايير الأساسية التي يمكن الاهتداء بها عند تطبيق الأسس و المبادئ التي يتم توحيدها.

2. على مستوى القواعد: ويشمل في هذا المستوى، توحيد القواعد و الإجراءات و الوسائل المحاسبية. وتتطلب

هذه العملية ما يلي:

-حصر القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة فعلا، والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف

المحاسبة.

- الاختيار من بين هذه القواعد والإجراءات والأساليب، الأفضل منها تماشيا مع مقتضيات المبادئ الموضوعية.

- الحذر عند استخدام القواعد و الإجراءات البديلة.

3. المستوى الثالث توحيد النظم: و يشتمل التوحيد في هذا المستوى، توحيد النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه

من أسس و مبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات. ويمتد إلى تنميط النتائج المحاسبية والقوائم المالية، بالإضافة إلى نظم التكاليف والأسس و المبادئ التي تقوم عليها.

إن عملية استحداث المعايير المحاسبية تمثل المرحلة الثانية في سياق عملية التوحيد، حيث تتمثل المرحلة الأولى من هذا السياق في التعرف إلى الاحتياجات التي تساهم في تطور عملية التوحيد وهذا وفق شكلين اثنين:

الشكل الأول: وهو أن هيئات التوحيد هي التي تأخذ زمام المبادرة في استحداث اقتراحات جديدة في ميدان المحاسبة، إذ من الممكن أن تتعلق هذه الاقتراحات بمواضيع جديدة قد تظهر، كموضوع المعلوماتية الانترنات والمحاسبة مثلا. أو قد تتعلق بمشكل قديم لكنه متجدد الطرح، ويكون موضوع للتساؤل من طرف المنشآت وأصحاب المهنة.

الشكل الثاني: هو أن عملية التوحيد يمكن أن تعتمد بشكل ثاني حيث أن التغيرات الاقتصادية

( بالمعنى الأوسع لها ) تحتم أحيانا تفاسير محاسبية جديدة لهذه التغيرات حتى لا تقوم المنشآت كل على حدة بتصور الحلول المحاسبية الخاصة بها لهذه المشاكل .

أما المرحلة الثانية فتعتبر عملية طويلة نوعا ما و التي تكمن في قيام كل دولة بتنظيم ممارساتها المحاسبية و توحيدها على المستوى المحلي و إعداد آلية لإعداد القوائم المالية المحاسبية اللازمة لها مما أدى إلى صدور هذه القوائم طبقا لمعايير و ممارسات محاسبية و عمولات و لغات مختلفة و قد كان ذلك مقبولا في ما مضى، لكن مع امتداد نشاط المؤسسات الاقتصادية إلى المجال الدولي و العولمة أصبح التوحيد على المستوى الدولي حاجة دولية ملحة(مناعي، 2009/2008، ص122).

إن بداية التوحيد المحاسبي(خاصة ما تعلق بتطوير المبادئ المحاسبية) انطلق في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1987، نتيجة لحملة الاحتجاجات التي حملتها بورصة نيويورك عن عدم ملائمة المعلومات المحاسبية والمالية

المنشورة، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى تضليل المستثمرين وأصحاب الأموال خاصة في ظل ظروف الركود الاقتصادي (الأزمة الاقتصادية العالمية 1929).

ومنذ ذلك الحين وجدت مهنة المحاسبة نفسها أمام الكثير من المشاكل الجديدة والتي هي في معظم الأحيان مشاكل غير معهودة، طرحت نتيجة للاضطرابات غير العادية للمحيط الاقتصادي والمالي الذي أصبح يتطور و يتحول بشكل كبير متسارع ومذهل.

وعلى الرغم من أن المهنة المحاسبية أثبتت قدرتها على مواجهة هذه التغيرات والتأقلم معها، إلا أنها كانت عاجزة على أن تجد حلولاً نهائية ودائمة للمشاكل الجديدة أو حتى المشاكل المطروحة، وهو ما قاد البعض إلى تشبيه دور المهنة المحاسبية بدور رجل المطافئ الذي يخدم النار في المكان الذي تشتعل فيه. إلا أن السؤال الذي طرح وي طرح بالحاح، هو كيف يمكن للمهنة المحاسبية أن تضطلع بدورها الطبيعي دون وجود خط قيادة يسمح لها بالمعالجة السليمة للمشاكل التي تطرح عليها، عدا خبرة وأحكام الأعضاء المشكلين لهيئات التوحيد، بحيث تتغير فلسفة التوحيد ذاتها مع تغير الأفراد الذين تتشكل منهم، وتصبح هذه الهيئات بعد ذلك عاجزة عن الدفاع ضد الهجمات من أي طرف كان، لم يجد في المعايير ما يتماشى مع مصالحه (تضارب المصالح) ويكون الوضع مخالفا تماما، لو استندت هيئات التوحيد إلى معايير تقييم تسمح لها بتبيان سداد قراراتها، بمعنى الاستناد على إطار تصوري محكم البنية ويلقى قبول وثقة الجميع. من هذا المنطلق واستنادا إلى الإطار التصوري للجنة معايير المحاسبة المالية (FASB: FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS BOARD) "الذي كان هدفه الأساسي خدمة عملية اتخاذ القرار، وكانت خاصيته الأساسية الملاءمة، والتجديد الكبير الذي جاء به وهو تفضيل المعلومات التقديرية عن المعلومات التاريخية" جاءت كل المحاولات اللاحقة التي ترمي إلى إرساء أطر تصورية، مع إدخال تعديلات وفق متطلبات كل جهة، حسب ما تقتضيه سواء المصلحة الوطنية أو مصلحة الأعضاء في هيئات التوحيد خاصة (IASC: INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS COMMITTEE)

التي تمكنت سنة 1989 من إرساء إطار تصوري لقي اهتمام كثير من المهتمين بهذا الموضوع (بولعراس، 2002، ص 97، 98).

ولقد بدأ المحاسبون المهنيون منهم و الأكاديميون، منذ زمن بعيد وفي أعقاب الأزمة العالمية الكبيرة عام 1929م ، في المحاولة لإيجاد توافق محاسبي بين الدول، فعقدت عدة مؤتمرات وتأسست الكثير من الهيئات المحاسبية التي تهتم بوضع المعايير الدولية المحاسبية لتوحيد العمل المحاسبي فتم إصدار ما لا يقل عن 41 معيار محاسبي دولي حتى الآن.

وقد نالت هذه المعايير المحاسبية الدولية حصتها من الاهتمام من طرف جمهور المختصين خاصة المحاسبين منهم وقد حاول أغلبهم شرح وتوضيح مفهوم ومضمون تلك المعايير أو على الأقل محاولة ترجمة نصوصها المكتوبة باللغة الإنجليزية، لتيسير فهمها من طرف جمهور المتعاملين في بلدانهم، إلا ان الجزائر مازالت متوخره في هذا الخصوص.

### - أهم هيئات إصدار المعايير المحاسبية.

إن محاولات وضع معايير على المستوى الدولي بدأت مع بدايات القرن الحالي، حيث عقد المؤتمر المحاسبي الأول في عام 1904 في سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 و دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول، وقد أدت الضغوطات المتزايدة من قبل مستخدمي القوائم المالية ( مساهمين، مستثمرين ودائنين، نقابات واتحادات تجارية، منظمات دولية وجمعيات حكومية) إلى تشكيل عدة منظمات لوضع المعايير المحاسبية الدولية وهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير ومن أهمها:

أولاً: لجنة المعايير المحاسبية الدولية: IASC (INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS COMMITTEE)

تأسست لجنة معايير المحاسبية الدولية عام 1973 على يد المؤسسات المحاسبية الرائدة في عشر دول وهي استراليا، وكندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، أيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية وتمثل اللجنة في الوقت الحاضر 104 مؤسسة محاسبية مهنية من 78 بلداً وهي الهيئة المستقلة الوحيدة التي عهدت إليها المؤسسات المحاسبية المهنية الأعضاء بمسؤولية وسلطة إصدار معايير محاسبية دولية ويقوم بإدارة أعمال اللجنة مجلس يضم ممثلين عن 13 بلداً تساعده الأمانة الدائمة المتفرعة (حماد، 2000، ص19).

و تعتمد لجنة معايير المحاسبة الدولية في هذا الصدد سياسة تقضي بأن يكون التعيين لعضوية الهيئة شاملاً لممثلين عن ثلاثة بلدان نامية على الأقل. كما ينص دستور اللجنة على أي يضم المجلس أيضاً ممثلين لا يزيد عددهم عن أربع مؤسسات دولية ليست هيئات محاسبة مهنية وإنما لها اهتمام بالتقارير المالية. وقد أصبحت لجنة التنسيق الدولية لجمعيات المحللين الماليين أولى المؤسسات غير المحاسبية في المجلس اعتباراً من 1 يناير 1986.

## ثانياً: الإتحاد الدولي للمحاسبين: IFAC (INTERNATIONAL FEDERATION OF ACCOUNTANTS)

ينتسب إليه 117 منظمة محاسبية متواجدة بـ 84 دولة مختلفة وينضم إلى عضويتها أكثر من ربع مليون محاسب في العالم والإتحاد الدولي للمحاسبين لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية ومعهد المراقبين الداخليين والأمم المتحدة والمنظمة الدولية للتجارة والمصارف الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (القاضي، حمدان، 2000، ص39).

وقد انبثق الإتحاد من لجنة التنسيق الدولي لمهنة المحاسبة عام 1972، وتعد عضويتها مفتوحة لكل المنظمات المحاسبية المعترف بها رسمياً في بلادها من خلال القانون أو بإجماع الرأي العام على أنها منظمات وطنية أساسية ذات سمعة جيدة ضمن مهنة المحاسبة. أما الجمعية العمومية للإتحاد فتتألف من ممثل واحد من كل هيئة محاسبية عضو في الإتحاد وتنتخب الجمعية أعضاء الإتحاد وتعتمد بلد المؤتمر القادم وتضع جدول المساهمات المالية وتقرر التغييرات في دستور الإتحاد ويتألف مجلس الإتحاد من ممثلي الدول المنتخبة من قبل الجمعية، وتقع عليه مسؤولية تنفيذ برنامج عمل الإتحاد وتعيين المجموعة التنفيذية وإصدار المعايير والإجراءات.

ويشمل الإتحاد 7 لجان، وقد قامت لجنة تطبيقات المراجعة بإصدار 3 خطوط عمل دولية في مجال المراجعة و 4 مسودات مقترحة ولا يمتلك الإتحاد أي سلطات سوي مساندة أعضائه له (القباني، 2003، ص5).

## ثالثاً: لجنة ممارسة المراجعة الدولية: IAPC (INTERNATIONAL AUDITING PRACTICE COMMITTEE)

ولقد أعطيت هذه اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة والخدمات التابعة بالنيابة لمجلس الإتحاد على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير وتعزيزها، ويتم تعيين أعضائها من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولاً يختارها مجلس الإتحاد وقد تضم اللجان الفرعية التي تشكلها لجنة ممارسة المراجعة الدولية

ممثلين من غير الدول الممثلة في اللجنة وذلك من أجل الحصول على اكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة ويتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة من صوت واحد فقط .

وتتضمن ابتداء من 1994 أعضاء من 13 دولة وهي :أستراليا، البرازيل، كندا، مصر، ألمانيا، فرنسا، المكسيك، هولندا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. ولم تفكر الجزائر الانضمام إلى الركب إلا في وقت متأخر.

### - التوحيد المحاسبي الجزائري .

الجزائر كغيرها من الدول لم تهمل الجانب المحاسبي والمالي ، بل اولت له اهتماما خاصة ويبرز ذلك بوضوح في مختلف القوانين منها التجاري ، الضريبي، والتوحيد المحاسبي.

كانت الجزائر إلى غاية سنة 1975 تابعة في نظامها المحاسبي للمخطط المحاسبي العام الفرنسي الصادر سنة 1957 ، وذلك بحكم الاستعمار الفرنسي للجزائر. فالمخطط المحاسبي الفرنسي لسنة 1957 كان يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الليبرالي المنظم بواسطة السوق، هذه النظرة لم تلي احتياجات الاقتصاد الاشتراكي وسياسة التخطيط التي انتهجتها الجزائر (mehadjbia,1978,pp15-19) وعلى ذلك و بداية من السبعينات وضعت الدولة الجزائرية مخططا محاسبيا وطنيا معلنة بذلك .استقلالها المحاسبي من جهة، وبناء جهاز محاسبي يستجيب لروح وتوجهات اقتصاد البلاد من جهة ثانية ( شبايكي، 1992، ص8). كما يحدد المرسوم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 كيفية تطبيق المخطط المحاسبي أي تنظيم، ضبط، تنسيق وتسوية المعلومات الاقتصادية لدى المؤسسات والشركات التجارية الخاضعة للنظام. الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية فالمخطط المحاسبي الوطني للمؤسسة هو قائمة الحسابات التي تستعملها المؤسسة وهي مصنفة في إطار جدول محدد مع اختلاف الحسابات التي يمكن أن تنشأ حسب نشاط المؤسسة وحجمها، وخصوصياتها، ولهذا اقتضت الضرورة توحيد جميع هذه القوائم على كافة المؤسسات، وإعطائها صبغة وطنية ليسط ويوحد محاسبة مختلف المنشآت ليحلب منفعة وفائدة للمنشأة ومصالح الدولة والأشخاص الآخرين الذين لهم علاقة بالمنشأة

مع وجوب الإشارة إلى صدور خمس مخططات محاسبية قطاعية تتعلق ب:

القطاع الزراعي 1987 .

قطاع التأمينات 1987 .

قطاع البناء والأشغال العمومية الصادر سنة 1988.

القطاع السياحي الصادر سنة 1989.

القطاع البنكي الصادر سنة 1992.

تقدم هذه الخمس مخططات عموما قائمة الحسابات، شرح المصطلحات وقواعد سير الحسابات والوثائق الشاملة الخاصة بها. ونشير إلى أن أي واحد من هذه المخططات لم يتناول المحاسبة التحليلية.

بسم الله الرحمن الرحيم

### توافق التقنين المحاسبي المحلي والدولي.

ان المشاكل المحاسبية ذات الطبيعة الدولية و المتعلقة بالقياس المحاسبي لا تقتصر على ذلك فحسب، لكنها تشمل عدة مجالات أخرى في نطاق الهيكل المحاسبي مثل المحاسبة الضريبية والإدارية ومحاسبة التكاليف ، بالإضافة إلى قواعد تدقيق الحسابات ، ومشاكل التقيد في المستوى العام للأسعار بين دولة وأخرى، وظهور فكرة الإستثمار الأجنبي والشريك الإستراتيجي للمساعدة في نجاح عملية التخصيص ، والحاجة إلى أسواق رؤوس الأموال لبيع أسهم هذه المؤسسات وتداولها فيما بعد، جميع هذه العوامل ساعدت وساهمت في ضرورة نشوء فكر محاسبي جديد يساهم في مساعدة الدول لإتمام عملية الخصخصة في بلدانهم وأن جميع هذه العوامل مشتركة أدت إلى توسيع قاعدة مستخدمي البيانات المحاسبية من مستوى محلي لا يستوعب تلك العملية إلى مستوى دولي لديه الإمكانية والمقدرة لإستيعاب هذه السياسة الجديدة سواء المادية أو الإدارية، ولهذا كان لا بد من توفير معلومات محاسبية ملائمة للمستخدمين الجدد ، عن طريق مدهم بيانات مالية محاسبية على مستوى دولي، ولهذا الأسباب مجتمعة ظهر فرع جديد من فروع المحاسبة هو المحاسبة الدولية واساسها معايير موحدة.

### - مفهوم وأهمية المعيار المحاسبي.

يقصد بكلمة معيار في المحاسبة المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين. والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، مثل الأصول الثابتة، البضاعة أو غيرها (فضالة، 1996، ص 13).

وقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية القاعدة المحاسبية بأنها (القاضي، 2000، ص36) " عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهم حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبدا. كما إنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قيولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية".

والمعايير المحاسبية تعتبر الخطوة المنطقية التي تلي التوصل إلى المبادئ وهي تعبير رسمي مهني متعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين. و بذلك تكمن أهمية المعايير في اعتقادنا فيما يلي:

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة.

- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.

- اتخاذ القرار المناسب.

- تحديد الطريقة المناسبة للقياس.

## 1. الإلزام القانوني في المحاسبة:

تنص المواد الأولى من القانون التجاري الجزائري علي أنه يلزم قانونا كل شخص له صفة التاجر أو يمارس نشاطا تجاريا سواء كان طبيعيا أو معنويا التقييد بمجموعة من الإجراءات المحاسبية والمتمثلة في التسجيل في الدفاتر التجارية وأهما دفتر اليومية ودفتر الأستاذ. وحدد ذات القانون مضمون ومحتوى هذه الدفاتر وكيفية مسكها كما يلي:

- دفتر اليومية: يجب أن يقيد فيه يوما بيوم جميع العمليات التي يقوم بها التاجر وتدخل ضمن الأنشطة التجارية التي يمارسها وأن يراجع على الأقل نتائج هذه الأنشطة شهريا شرط أن يحتفظ في هذه الحالة بكافة الوثائق التي يمكن معها مراجعة تلك العمليات يوميا. وان يكون الدفتر من نوعية جيدة ينقل فيه مضمون العمليات بكيفية سليمة وفقا لطريق القيد المزدوج، دو شطب ولا تكديس ودون ترك بياض وهكذا، كما يجب أن ترقم وتختتم كل صفحات هذا الدفتر وتؤشر ويصادق عليها من طرف رئيس محكمة الاختصاص.

- دفتر صور الرسائل: ويجب أن ننسخ فيه الرسائل المتبادلة بين المشروع والمحيط الخارجي.

- دفتر الجرد: والذي تنسخ فيه الميزانية وحساب النتائج ويجب تنظيمه مرة علي الأقل كل سنة. كما يجب أن ترقم وتختتم كل صفحات هذا الدفتر وتؤشر ويصادق عليها من طرف رئيس محكمة الاختصاص.

بمعنى ان المشرع وبنص على الشروط الواجب توافرها في الدفاتر التجارية ومنها على الخصوص:

1- يجب أن تنظم الدفاتر التجارية الإجبارية بحسب التاريخ وبلا بياض ولا فراغ ولا نقل إلى الهامش ولا محو ولا حشو بين السطور.

2- يجب ترقيم الدفاتر والتأشير عليها وتوقيعها من طرف قاضي المحكمة.

3- يجب على التاجر أن يحفظ الدفاتر لمدة عشر سنوات كما يجب أن تحفظ المراسلات الواردة ونسخ الرسائل الموجهة طيلة نفس المدة.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نقول أن الدفاتر والسجلات التجارية تنقسم إلى قسمين  
(كتوش، 2003، ص55):

-الدفاتر والسجلات القانونية: وهي دفتر اليومية -صور الرسائل -دفتر الجرد .

- الدفاتر والسجلات العرفية: وهي دفتر المسودة - دفتر الأستاذ - ميزان المراجعة والسجلات التنظيمية.

ولهذه الدفاتر أهمية كبرى، إذ أنها تساعد علي معرفة أرصدة الحسابات المختلفة من جهة، وتدخل في سلسلة عمليات المحاسبة من جهة ثانية. حيث تقيد العمليات عند حدوثها في دفتر المسودة وهو دفتر عرفي من واقع المستندات والأوراق الثبوتية، ثم تسجل في دفتر اليومية ومن ثم تنقل إلي دفتر الأستاذ وبعد ذلك ترصد الحسابات وتسجل مبالغها في دفتر المراجعة، لمراجعة صحة العمليات المحاسبية لكي يتسنى بعد ذلك تنظيم جدول حسابات النتائج والميزانية الختامية.

إن الاحتفاظ بدفاتر تجارية منظمة حسب الأصول القانونية والعلمية يمكن التاجر من تحقيق مايلي:

-تسجيل عملياته أول بأول، وتمكينه من قياس نتيجة أعماله من ربح أو خسارة وتحديد مركزه المالي بطريقة دقيقة وسليمة.

- تمكين التاجر من اكتشاف الأخطاء والغش والتزوير التي قد تحدث في المنشأة.

- يمكن الاعتماد على الدفاتر التجارية في تحديد الربح الخاضع للضريبة.

-استعمالها كدليل مادي أمام القضاء لإثبات الوقائع المالية.

-إنتاج بيانات مالية سليمة وملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية.

## 2. النظام المالي والمحاسبي الجديد SCF:

لقد قامت الجزائر باعتماد مشروع جديد في مجال التوحيد المالي والمحاسبي يوافق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وهو إلزامي التطبيق بداية من 2010/01/01.

يهدف هذا المشروع لوضع أداة تتكيف مع البيئة الجديدة التي ولدت عن الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والتي بدأت منذ سنوات مع ظهور تيار العولمة والارتباطات الجديدة للجزائر في الاقتصاد الدولي، خاصة مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومنظمة التجارة العالمية OMC، وإضافة على ذلك فهي تهدف أيضا لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري، وخاصة المستثمرين الوطنيين أو الدوليين الحاليين أو في المستقبل. هذين الآخرين قد مارسا ضغوطا على السلطة العمومية لتعجيل عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني ، الذي وضع في فترة سابقة تناسب الوضع الاقتصادي الاشتراكي.

### - مراحل إنجاز مشروع التعديل :

إن عملية تحديث الـ PCN (إنجاز مشروع التعديل) تم تمويلها من طرف البنك العالمي، وانطلقت في بداية الثلاثي الأول لسنة 2001 على أن تنتهي في ظرف 12 شهر، أي في نهاية الثلاثي الأول من 2002 ، من طرف فريق عمل فرنسي وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الجزائري لـ 1975 إلى مخطط محاسبي جديد للمؤسسة PCE مع تعاون بشكل محدود مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC (المؤسس سنة 1966 تحت رعاية وزارة المالية). وقد مرت عملية تحديث الـ PCN (إنجاز مشروع التعديل) بـ3 مراحل هي:

المرحلة 01: تشخيص مجال تطبيق الـ PCN مع إجراء مقارنة بين PCN والمعايير الدولية.

المرحلة 02: تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسة.

المرحلة 03: وضع مخطط محاسبي جديد يعرف بالنظام المالي والمحاسبي SCF.

### - عرض النظام المالي والمحاسبي والتعريف به:

#### 1. أهداف النظام المالي والمحاسبي.

يرمي مشروع النظام المالي الجديد إلى تحقيق ستة أهداف رئيسية:

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني، سابقا.
- تبني المعايير و التقنيات المحاسبية الدولية قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على معايير معترف بها ومعتمدة من طرف المجموعة الدولية الفاعلة و المصادق عليها والمتبعة الآن من قبل أغلبية الدول، في العالم.
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وجودة عالية، كاملة،، موثوق بها وأكثر شفافية، تسهل تطبيق القواعد المحاسبية الدولية،
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف المستعملين، مسيرين مستثمرين حاليين أو محتملين الأعضاء المستخدمين مقرضين دائنين زبائن جمهور مدققين والدولة بكل مصالحها،
- تمكين عملية تقييم الممتلكات على أساس السوق وبالقيمة العادلة.
- ضمان مقروئية أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب في إطار عملية الشراكة والاستثمار الأجنبي.
- توضيح قواعد تقييم و حوسبة كل العمليات، بما فيها تلك التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني كما شأن القرض الاجاري، الامتيازات و العمليات التي تتم بالاشتراك المذكورة سابقا،
- وصف محتوى كل الوضعيات المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسة : الحصيلة، حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة المالية و جدول تغيرات رؤوس الأموال وتقديمها وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، خاصة كما ورد في مضمون المعيار الاول.
- وجوب تقديم حسابات موحدة و حسابات مشتركة لكل المؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار،
- تبني القواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة و لاسيما مسك المحاسبة عن طرق الإعلام الآلي وهي ظاهرة شائعة بدون تنظيم،
- تأسيس نظام محاسبة مبسط يرتكز على محاسبة الخزينة وهو خاص بالمؤسسات المصغرة وصغار التجار و الحرفيين،
- توسيع مجال التطبيق مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطن السابق بوضع اسس صحيحة للقانون المحاسبي الجزائري و التدابير المرافقة.

## 2. النصوص التطبيقية:

يدخل القانون رقم 11/07 حيز التطبيق بداية من أول جانفي 2010.

تشتمل النصوص التنظيمية التطبيقيه على ما يلي:

- مرسوم يحدد الإطار التصوري و الاتفاقيات و المبادئ للمحاسبة الأساسية و كذا الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة و الأعباء والمنتجات.

- قرار وزاري يتضمن قواعد تقييم و حوسبة كل فئة من الأصول والخصوم والأعباء و المنتجات ومحتوى

الوضعيات المالية ومدونة الحسابات.

### 3. التدابير المرافقة :

نظرا إلى تاريخ دخول النظام المالي والمحاسبي حيز التطبيق؛ المحدد في أول جانفي 2010 خصص الوقت السابق من إصدار القانون في 25 ماي 2007 إلى تاريخ تطبيق النظام، لتحضير و تنظيم ملتقيات تحسيسية والتكوين لفائدة مستخدمي وممارسي المحاسبة والمستعملين لها كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية نظمت خلال فترات سابقة في السنوات 2003 و2004 و 2005 ملتقيات لتكوين المكونين في مجال المعايير الدولية و التغيرات المتوقعة حدوثها في البيئة المحاسبية الجزائرية والدولية..

أخيرا ومنذ المصادقة على هذا المشروع من قبل مجلس الوزراء في 13 ماي 2007، تم إخبار وإعلام الوزارات المكلفة بالتعليم العالي و التكوين المهني والتربية و التعليم قصد الشروع في إعادة صياغة برامج التكوين في المحاسبة.

### 4- محتوى ومضمون النظام SCF :

إن النظام المالي و المحاسبي الجزائري الجديد يتكون من جزئين وملحق:

\* الجزء الأول: ويعرف بالإطار المفاهيمي، ويشمل قواعد التقييم والتسجيل والقوائم المالية، وقد جاء في 4 مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي ويتضمن:

- مجال التطبيق وتعريف.

- المبادئ المحاسبية.

- تعاريف خاصة بالأصول، الخصوم، رؤوس أموال خاصة، التكاليف والمنتجات.

المبحث الثاني: تنظيم المحاسبة

المبحث الثالث: ويتمثل في قواعد التقييم وتسجيل الأصول والخصوم والتكاليف والمنتجات وتتضمن:

- قواعد عامة للتسجيل والتقييم.

- قواعد خاصة للتسجيل والتقييم، خاصة بتسجيل الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية (أوراق مديونية)،

المخزون، أعانت، تقديرات وسعر التكلفة وتقسيم التكاليف والمنتجات المالية.

- نماذج خاصة للتقييم والتسجيل بـ: العمليات المشتركة، حسابات **Tiers**، تحويل، الاندماج، الوحدات،

عقود طويلة الأجل، الضرائب المختلفة، عقد الإيجار التمويلي، الفوائد الشخصية، العمليات المنحزة بالعملة

الأجنبية، تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء الأساسية ونموذج لمؤسسة صغيرة.

المبحث الرابع: تقديم القوائم المالية .

ويتضمن :

- تعريف القوائم المالية، الميزانية حسابات النتائج ( حسب الوظيفة، حسب الطبيعة )، جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة، الغير مباشرة)، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة.

- ملحق وجاء فيه: نموذج للقوائم المالية.

الجزء الثاني: تضمن تسمية ووظيفة الحسابات وجاءت في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: خاص بتسمية الحسابات وتتضمن:

- مبادئ مخطط الحسابات

- الإطار المحاسبي الإجباري

المبحث الثاني: خاص بوظيفة الحسابات وتتضمن 07 مجموعات:

- حسابات رؤوس الأموال، الاستثمارات، المخزون، **Tiers** ، المالية، التكاليف والنواتج.

المبحث الثالث: ويتضمن مصطلحات توظيفية.

2 - عرض الإطار المفاهيمي لمشروع ال **SCE** :

\* الإطار المفاهيمي: ويتضمن:

- مجال التطبيق وتعريف .

- المبادئ والفروض المحاسبية.

- تعاريف للأصول والأموال الخاصة والتكاليف والنواتج.

3. التعريف بمخرجات النظام في مجال التطبيق:

إن القوائم المالية تمثل مخرجات النظام المحاسبي و هي عبارة عن مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية،

تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية والأداء - خزينة المؤسسة عند نهاية الدورة- وتتضمن:

- الميزانية: جاءت بشكل ومضمون و بتقسيم جديد بإضافة عمودين، فالأول خاص بالملاحظات التوضيحية،

والثاني يبين رصيد العملية في السنة السابقة **n-1**.

- جدول حسابات النتائج: يتم إعداده حسب الطبيعة وحسب الوظيفة مع عمود جديد لرصيد العملية للسنة

السابقة **n-1** .

- جدول تدفقات الخزينة: أيضا يتم إعداده بطريقتين: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

- جدول التغيرات في رؤوس الأموال.

- ملحق يحدد القواعد والأنظمة المحاسبية المستخدمة، ويكمل المعلومات الموجودة في الميزانية وجدول حسابات

النتائج.

4- الترميز المحاسبي للمشروع ويتضمن 07 مجموعات.

المجموعة 01: حسابات رأس المال.

المجموعة 02: حسابات الاستثمارات.

المجموعة 03: حسابات المخزون.

المجموعة 04: حسابات **Tiers** الغير.

المجموعة 05: الحسابات المالية.

المجموعة 06: حسابات التكاليف.

المجموعة 07: حسابات النواتج.

ملاحظة: لمن يريد المزيد من التوضيح عليه الرجوع الى المراجع التي تناولت النظام المحاسبي والمالي الجزائري فهي كثيرة جدا اضافة الى القانون نفسه المنشور في عدة اماكن وعلى صفحات الجريدة الرسمية رقم 19.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

## المعالجة الالكترونية للبيانات وتكنولوجيا تصميم البرامج المحاسبية.

مع تقدم العلوم وظهور الحاسوب ، أصبح من الضروري أن تتأقلم جميع العلوم مع التطور الحديث في علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات. والمحاسبة كغيرها من العلوم كانت رائدة في تبني هذا التطور ، وأصبح من النادر الآن استخدام نظام المحاسبة اليدوي في الشركات.

من المعروف بأن استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية ذلل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي ، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدا وبدقة قد تكون متناهية النظر ، بل مكن الشركات من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء ، كما ومكنها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية وغير سليمة ، مثل: طريقة الجرد الدوري للمخزون ، فلقد كان من الصعب على كثير من الشركات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة على استخدام تلك الطريقة ، ولكن الآن وبوجود الحاسوب أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمرا ميسرا وغير مكلف.

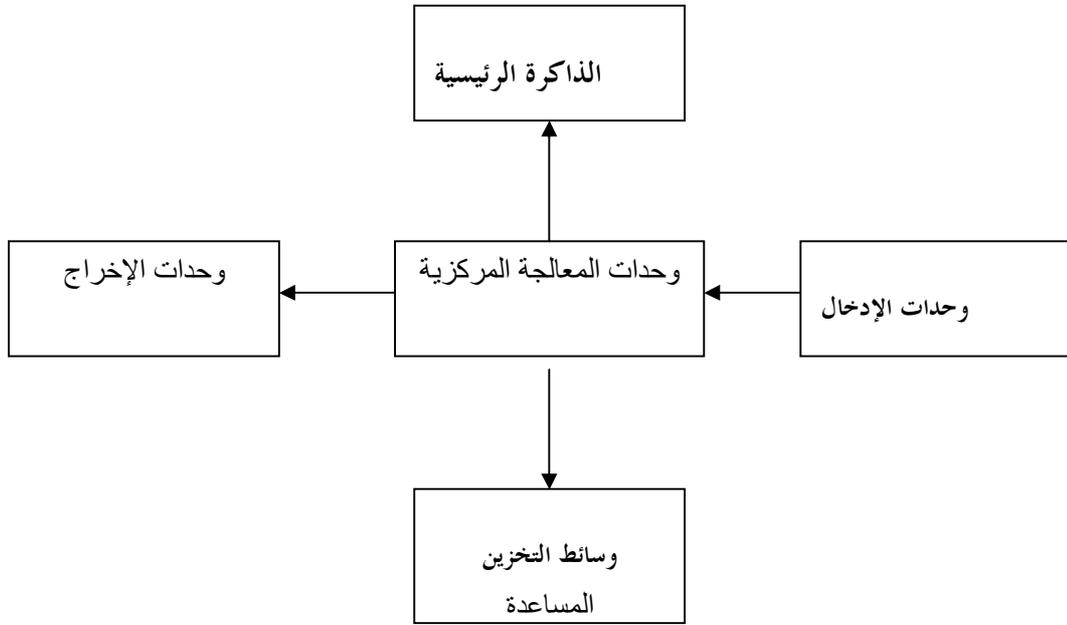
والجدير ذكره ، ورغم استخدام الشركات للحاسوب ، إلا أن نظام المعلومات المحاسبي بقي كما هو ، وأعني بذلك أن السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة بالنظام المحاسبي ، بقيت كما هي ولكن زادت بعض الشيء وبشكل يتماشى مع متطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في الحاسوب.

## 1. الحاسوب عنصر اساسي في النظام المحوسب:

### - المكونات المادية للحاسوب :

وهي عبارة عن مجموعة من الأجزاء المادية للتجهيزات المستخدمة، والتي تعمل بصورة مشتركة لإنجاز

مهام الحاسوب ومكونة من عدة وحدات، والموضحة بالشكل الموالي<sup>3</sup>:



أ. **وحدات الإدخال:** وهي عبارة عن مجموعة من التجهيزات التي يتم من خلالها إدخال البيانات

والبرامج إلى وحدة المعالجة المركزية.

<sup>3</sup> عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، صفحة 23.

ب. **وحدات المعالجة المركزية:** وهي الجزء الداخلي من نظام الحاسوب وهي عبارة عن مركز الأنشطة والذي يحوي على كم كبير من الدوائر الإلكترونية (الدكاء الاصطناعي) والتي تقوم على معالجة البيانات بناءً على السياسات والإجراءات المبرمجة. ومن أهم هذه الوحدات:

- **وحدة الحساب والمنطق:** وهي عبارة عن برمجيات تقوم بعمليات الاحتساب المنطقية الرياضية.

- **وحدة الرقابة:** وهي عبارة عن البرمجيات التي تضبط العمليات التي ينفذها الحاسوب ، كما تقوم بالإشراف وتوجيه وسائط الإدخال ، والإخراج والتخزين للعمل وفق تعليمات البرامج، وتشبه إلى حد كبير الجهاز العصبي الموجود لدى الإنسان والذي يأمر أعضائه كافة بالحركة.

ج. **الذاكرة الرئيسية :** وهنا يتم تخزين البيانات والبرامج التي تم إدخالها عن طريق وسائط الإدخال ، كما يتم تخزين نتائج عمليات المعالجة إلى أن يتم إرسالها إلى وسائط الطباعة أو إلى وسائط التخزين المؤقتة.

د. **وسائط التخزين المساعدة :** وهي عبارة عن كل الوسائل المستخدمة لتخزين البيانات والبرامج خارج وحدة التشغيل المركزية.

هـ. **وحدات الإخراج :** وهي الوسائل التي يتم بواسطتها إخراج نتائج المعالجات من نظام الحاسوب إلى البيئة المحيطة ، كالطابعات.

و. لقد أصبح الحاسوب العصب الرئيسي لجميع الأنظمة المختلفة ، وأصبح علم البرمجيات من العلوم الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها ، وبدأ المختصون بوضع برمجيات أنظمة المحاسبة ، ولكن من الصعب إيجاد برنامج وحيد يستطيع تلبية جميع حاجات ورغبات جميع الشركات لاختلاف أعمالها.

ز. فمن المعروف بأن كل شركة تحتاج إلى نظام محاسبي محوسب خاص بها ، وهذا لا يعني أن أنظمة المحاسبة مختلفة ، بل أعمال الشركات هي المختلفة ، وبالتالي كل طبيعة عمل تحتاج إلى أدوات رقابية وسلسلة عمليات في النظام تختلف عن الأخرى. فنظام المحاسبة المحوسب لخدمة الشركات المالية ، لا يمكن استخدامه في الشركات الصناعية ، وحتى في الشركات المالية ، فكل طبيعة عمل تحتاج إلى نظام

يتماشى معها ، فنظام المحاسبة المحوسب للبنوك لا يصلح لشركات التأمين ، وبالمثل في الشركات الصناعية.

ح. ولكن الأمر الجدير ذكره ، بأنه وفي جميع برمجيات الأنظمة المحاسبية ، وبغض النظر عن طبيعة أعمال منشأتها لا بد من أن تتحقق الدورة المحاسبية بالآلية اليدوية ، ويجب أن تجاري تلك الدورة جميع الإجراءات الرقابية التي تكفل استقلالية وحيادية النظام ، ويمكن أن تزود البرمجيات بآليات رقابة جديدة تضبط السيطرة على الحاسوب ، وعلى سبيل المثال لا الحصر كأن يزود الحاسوب بأرقام سرية لا يعلمها سوى المصرح لهم باستخدامه ، وخصوصا مدخلي البيانات ، وكذلك بروابط تمنع الشطب أو التعديل بالبيانات ، وأمور أخرى كثيرة لم تكن موجودة بالنظام اليدوي ، وأوجدت بسبب حوسبة النظام.

## 2،مقارنة بين النظام المحاسبي اليدوي والنظام المحاسبي الالي:

ط. الفرق الأساسي والجوهري بين النظام المحاسبي اليدوي والمحوسب يكمن في العقل المنفذ للأمر يعني الباحث بذلك بأنه وفي النظام اليدوي، يقوم الإنسان ومن خلال استخدام عقله وذكائه الفطري بتحليل الأمور ومن ثم اتخاذ القرارات وتطبيقها وفقا للسياسات والإجراءات المتعارف عليها وقد يصيب أو يخطئ، ويتم تصحيح الخطأ عند اكتشافه. ولكن في النظام المحوسب يتم استخدام العقل الالكتروني والمصمم بواسطة الإنسان، وهذا العقل ينفذ الأوامر الموضوعه له مسبقا من قبل الإنسان، ومعنى آخر لا يمكن أن يخطئ، أي لا يستطيع هذا العقل التحليل بل يستطيع فقط تنفيذ آلية التحليل المرسومة له مسبقا ومن ثم تنفيذها وفقا للسياسات والإجراءات المرسومة له مسبقا، ولا يمكنه تجاوز أي مخططات موضوعه له من قبل الإنسان.

ي. ولتوضيح الأمر بشكل مبسط ، لنفرض بأن إحدى الشركات قامت ببيع ثلاث غسالات بسعر 100 دينار للغسالة الواحدة على الحساب لشركة الجوهره ، علما بأن تكلفة الغسالة عليها 75 ديناراً ، وتستخدم الشركة نظام الجرد المستمر.

## آلية العمل في النظام المحاسبي اليدوي:

ك. المحاسب يحلل العملية، وعندما يتأكد أنها مستوفيه لشروط الاعتراف يقوم بتسجيل القيد المناسب في دفتر اليومية وبالشكل الصحيح. ومن ثم يقوم بترحيل المبالغ من دفتر اليومية إلى الحسابات الرئيسية المناسبة في دفتر الأستاذ العام ويرحلها كذلك إلى الحسابات التفصيلية في دفتر الأستاذ المساعد.

ل. وفي نهاية السنة المالية يقوم المحاسب بترصيد الحسابات في دفتر الأستاذ العام لاستخراج ثم يراقب مدى سلامة العمل المحاسبي من حيث المبدأ من خلال اعداد ميزان المراجعة غير المعدل وبعدها يقوم بالاعمال

الجردية وما ينتج عنها من قيود التسويات الضرورية ومن ثم تعديل الحسابات وإعداد القوائم المالية النهائية، وإعداد القوائم المالية يقوم المحاسب وبعبقوله المفكر بتميز الحسابات المؤقتة (الوهمية) من إيرادات و مصروفات وإقفالها في حساب الدخل وفقا لمبدأ المقابلة و مبدأ الدورية، استعدادا لإعداد الميزانية العمومية التي ستحوي الحسابات الحقيقية فقط حيث و وفقا لمبدأ الاستمرارية تغلق حسابات الاصول وحسابات الخصوم في نهاية السنة المالية وتنتقل ارصدها الى دورة جديدة بموجب قيد الافتتاح

م. من الملاحظ أعلاه بأن المحاسب قام بجميع الخطوات يدويا، مستخدما عقله وذكائه في تحليل الأمور وتطبيقها. اما الالة وبرامجها فلها شان اخر.

### آلية العمل في النظام المحاسبي الالي:

ن. ان ما يميز الانسان عن الالة عقله وذكائه وإبداعه فقد كرمه الله ، فمن الممكن للالة ان تقوم وتنجز ما امرها به الانسان من خلال برنامج معين ولكن قد لا تستطيع التفكير والتحليل والتكيف والتأقلم والتصرف في الوقت المناسب وبما هو مناسب، ببساطة، فالمحاسب يمكنه ان يأمر الحاسوب بإتباع وتنفيذ العمليات السابقة جميعها وبنفس الخطوات فقط بإدخال البيانات الصحيحة إليه، و هنا لا نقول عمل المحاسب يقتصر فقط على إدخال المعلومة ليس أكثر، ويقوم الجهاز بتنفيذ باقي الخطوات ، بل ان التفكير والتدبير والتصرف المناسب في اتخاذ القرار الامثل يكون من عمل المحاسب الانسان وليس الالة.

س. لان المحاسب قبل إدخال البيانات للحاسوب، وبمساعدة مبرمج إنشاء برنامج الأوامر وبشكل مسبق يقوم بعدة اعمال اساسية منها:

- 1- إنشاء آلية ترميز للحسابات (كما بالنظام اليدوي)، والتي من خلالها يمكن جعل البرنامج يميز نوع وطبيعة الحسابات.
- 2- إنشاء دفتر يومية مبرمج وفقا لآلية ترميز الحسابات.
- 3- إنشاء حسابات عامة في دفتر الأستاذ العام وحسابات تفصيلية مبرمجة في دفتر الأستاذ المساعد.
- 4- إنشاء آلية ترحيل مبرمجة للحسابات.
- 5- إنشاء قوائم مالية مبرمجة.

ولتطبيق عملية البيع البسيطة لنفرض بأن ترميز الحسابات سيكون كالتالي:

الأصول	10000 إلى 19999
الالتزامات	20000 إلى 29999

حقوق الملكية 30000 إلى 39999

الإيرادات 40000 إلى 49999

المصروفات 50000 إلى 59999

منطقيا وبديهيها أن المحاسب وبمساعدة مبرمج متخصص يقومان برسم خطة سير العمليات للحاسوب، ولا يبقى على الحاسوب سوى تنفيذ الأمر عند أمره بذلك ، وبعبارة أخرى عقل الحاسوب ينفذ أوامر موضوعة مسبقا ، ليس إلا. وكلما كان المحاسب والمبرمج دقيقين في وضع خطة السير ، كانت عمليات الحاسوب دقيقة وخالية من الأخطاء. وهذا ما هو موجود ميدانيا اذ تتوفر عدد كبير من البرامج المحاسبية ومنها البرنامج الذي ستنمرن عليه في الحصص التطبيقية.مخابر الاعلام الالي،

### 3، كيف يتم تصميم نظام المحاسبة الالي:

عندما ترغب أي شركة في تصميم نظام محاسبي الي ، لا بد أن تتبع عدة متطلبات مهمة يمكن تلخيصها بالآتي:

- تخصيص طاقم محاسبة متمرس وملم بأعمال الشركة وطاقم مبرمجين.
- توفير الأجهزة الضرورية لتصميم النظام، وتدريب مشغلي النظام على استعماله.
- الاستعانة بآراء خبراء خارجيين عند الضرورة.
- يجب على الشركة وبعد تصميم النظام عدم ترك الآلية اليدوية لفترة من الزمن ، والغاية من ذلك فحص النظام المحوسب ومدى نجاعته ، والاستمرار بمطابقة الآلية اليدوية مع الآلية المحوسبة ، ويمكن التوقف عن الآلية اليدوية عند توفر الدلائل الضرورية على نجاح الآلية المحوسبة.

### واجبات طاقم المحاسبة وطاقم المبرمجين

قبل عملية إنشاء النظام المحوسب يجب على الطاقم عمل التالي:

1- رسم خرائط التدفقات التوضيحية للنظام.

2- المباشرة بتصميم النظام.

3- فحص النظام.

4- مطابقة نتائج النظام مع النظام اليدوي.

1- رسم خرائط التدفقات التوضيحية:

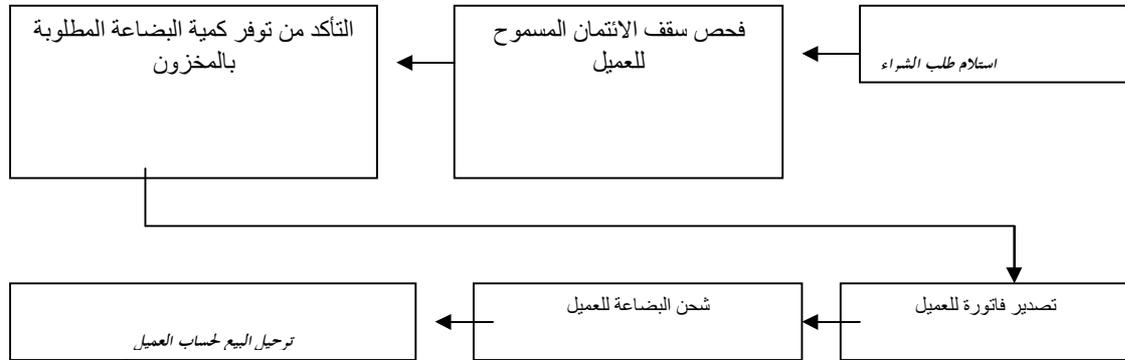
المقصود برسم مخططات التدفقات ، هو الآلية الواجب اتباعها لتنفيذ العمليات بشتى أنواعها ، ابتداء من المدخلات ومرورا بالمعالجات وانتهاء بالمخرجات لشتى عمليات الشركة. ولتوضيح الأمر ، لنفرض بأن إحدى الشركات التجارية ، والتي تتعامل بشراء البضائع وبيعها ، قررت تصميم نظام محاسبي محوسب ، فإنه سيكون إلزاما على مصممي النظام الأخذ بعين الاعتبار الدورات التي يجب إنشاؤها بالنظام والتي تتضمن عادة:

- دورة الإيرادات (المبيعات والمدينون)
- دورة المدفوعات (المشتريات والمخزون والدائنون)
- دورة الرواتب
- دورة الإبلاغ المالي

وكمثال سنشرح بعض آليات إنشاء هذه الدورات كالتالي:

### دورة الإيرادات (المبيعات والمدينون):<sup>1</sup>

وهي مجموعة من الآليات والإجراءات الواجب اتباعها في سبيل تسليم العملاء بضائع أو خدمات لغايات الحصول على الإيراد. ويمكن تلخيص الدورة باختصار بالشكل الموالي.



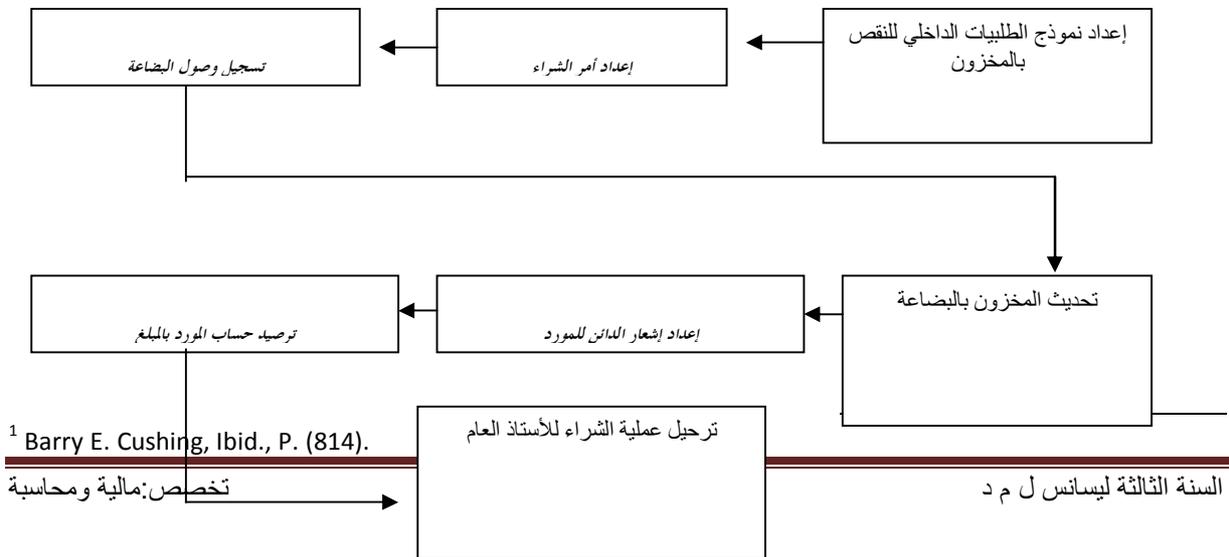
<sup>1</sup> Barry E. Cushing; & Marshall B. Romney; Accounting Info

وبعد معرفة هذا المخطط الأساسي للدورة يبقى تصميم كل مرحلة على حدة بالبرمجيات الضرورية ، مثل: إنشاء دفتر يومية المبيعات وتزويده بآلية التقييم المناسبة للحسابات ، وربطه بالحسابات المتعلقة بعملية البيع ، وإنشاء شروط البيع ، والفواتير ، وكل ما هو ضروري لاتباع الدورة بشكل سليم وغير قابل للاختراق.

تشمل هذه المرحلة كثيراً من الأمور المهمة ، وعلى رأسها تصميم الفواتير بشكل قانوني ، حيث تربط الفاتورة بشروط البيع ، ومرجعية طلبات الشراء الواردة من العميل ، وكل التفاصيل الضرورية الأخرى ، والتي تعتمد دقتها على مهارة المحاسب بإعطائه التوصيات المناسبة للمبرمج.

### دورة المدفوعات (المشتريات والمخزون والدائنون)

وهذه الدورة عبارة عن مجموعة من الآليات ، والإجراءات الواجب اتباعها في سبيل شراء السلع وإدخالها للمخازن ، مع الأخذ بعين الاعتبار المشتريات على الحساب من الموردين. وبشكل مشابه تقريبا لدورة الإيرادات يتم تخطيط دورة المدفوعات المناسبة ، والتي يقترحها طاقم المحاسبة للمبرمج كما في هذا الشكل<sup>1</sup>:



ومن الجدير بالذكر هنا أنه يجب أن يراعى عند إنشاء دورات التدفقات تلك الالتزام التام بجميع السياسات المحاسبية المنصوص عليها ، وكذلك التقيد التام بجودة المعلومات التي سيخرجها النظام.

## 2- المباشرة بتصميم النظام:

وهنا يأتي دور المبرمجين المتخصصين لتنفيذ دورات التدفق حسب الاتفاق مع المحاسبين ، وينوه الباحث هنا بأن المحاسب وفي كثير من الحالات لا يملك مهارة التصميم وإعداد البرمجيات الخاصة ، ولكن وفي الآونة الأخيرة ظهرت برمجيات خاصة بالتصميم تمكن غير المتخصص بعلم الحاسوب استخدامها لتصميم بعض البرمجيات الخاصة بطبيعة عمله ؛ ولكنها تبقى قاصرة عن تلبية احتياجات شركات الأعمال الكبيرة.

## 3- فحص النظام:

بعد أن يتم الانتهاء من تصميم النظام ، يباشر كل من طاقم المحاسبة والمبرمجين بفحص دقة النظام ، ومن الأوليات لدى المحاسبين التأكد بأن هذا البرنامج الخاص بنظام المحاسبة يوفر عدة أمور مهمة جدا ، وعلى رأسها تقيده وعمله وفقا للسياسات المحاسبية (الإجراءات و المبادئ والمعايير وكل ما يمت بصلة للنظام المحاسبي) ، وكذلك التأكد من كفاءة الرقابة التي يوفرها النظام والسرية العالية التي يوفرها ، وذلك وصولا لجودة المعلومات المحاسبية المرجوة منه.

ولا بد من الاعتراف ، بأن مهارة محاسب الشركة هنا تلعب دورا هاما في فحص النظام المبرمج ؛ ولهذا يتم استشارة أكثر من جهة متخصصة لفحص النظام في كثير من الأحيان ، وغالبا ما تكون جهة مهنية متخصصة بتدقيق الحسابات.

## 4- مطابقة نتائج النظام مع النظام اليدوي:

في أغلب الأحيان ، لا يتم الاعتماد على النظام المحوسب بشكل كلي ، وخصوصا في الفترات الأولى من عمله ، ولذلك يفضل الاستمرار بالعمل بالنظام اليدوي جنبا إلى جنب مع النظام المحوسب ، ومطابقة نتائج النظامين بين فترات متقاربة ، وذلك خوفا من وجود قصور أو عيوب بالنظام المحوسب لم يتم كشفها خلال

فترة الفحص. وفي الوقت المناسب والذي قد يكون على الأغلب بعد مرور سنة مالية كاملة ، يتم التخلي عن النظام اليدوي نهائيا.

### مواصفات المستند المصمم جيداً:

حتى يلعب المستند الدور الهام والحيوي في نظام المعلومات المحاسبي لا بد يتوفر على عدة

مواصفات منها:

- أن يكون مطبوعاً محدداً فيه اسم الوحدة وعنوانها.
- أن يظهر بوضوح عنوان المستند ووظيفته والقسم المصدر له وتاريخ تحريره.
- أن يكون مطبوعاً على المستندات أرقاماً متسلسلة.
- أن يكون المستند واضح ومحدد من حيث المحتويات والتنسيق، وأن يكون بالشكل والحجم المناسبين بحيث يسهل فهمه وقراءته.
- أن يكون المستند موثقاً ويظهر عليه بوضوح خانات لتوقيع الأشخاص المسؤولين.
- أن يكون المستند من عدة صور يفضل أن تكون مختلفة اللون بحيث يطبع على كل لون الجهة المرسل إليها المستند.

بسم الله الرحمن الرحيم

### دليل الحسابات و طرق التصنيف والترميز.

يعتبر دليل الحسابات من مقومات النظام ولا يمكن الحديث عن نظام المحاسبي والمالي دون ذكر خريطة الحسابات وإبراز أهميتها والدور الحيوي الذي تلعبه في تشغيل البيانات المحاسبية في المؤسسات

الاقتصادية بجميع أنواعها وأحجامها. بمعنى ان النظام المحاسبي المطبق ميدانيا على الاقل في الجزائر يتوفر على هيكل حسابات معد إعداداً جيداً يسمى "دليل الحسابات".

### دليل الحسابات:

يمكن تعريف دليل الحسابات على انه "مجموعة من الرموز في شكل قائمة تشتمل على الحسابات الرئيسية والحسابات الفرعية التي تعبر عن عناصر الميزانية وعناصر الدخل وهي مصنفة ومرتبة وفقاً لأسس منطقية". و الترميز يكون منطقياً ومعبراً على تصنيف الحسابات. فمثلاً يتم تصنيف الحسابات التي تظهر في الميزانية إلى ثلاث فئات أساسية وهي حسابات الأصول، الإلتزامات، وحقوق الملكية. ويعاد تصنيف كل فئة من هذه الفئات إلى العديد من التصنيفات الفرعية. ومنها الى الحسابات الثانوية، فمثلاً يتم تصنيف حسابات الأصول إلى حسابات الأصول الثابتة(التشبيات) وحسابات الأصول المتداولة، ثم يعاد تصنيف هاتين الفئتين إلى فئات فرعية أكثر تفصيلاً ودقة حسب الحاجة.

ويعتبر دليل الحسابات أداة مفيدة للغاية في تشغيل البيانات الحاسبية. فهي تسهل من عملية تسجيل وترحيل العمليات الحاسبية، كما أنها تسهل من عملية إعداد القوائم المالية والتقارير التي يخرجهها نظام المعلومات الحاسبي للإستخدام الخارجي والترميز الرقمي المعتمد يسهل عملية التشغيل الآلي للبيانات.

يضاف إلى ذلك، أن دليل الحسابات يسهل بدرجة كبيرة عملية تجميع، تحليل، تلخيص، وتقدير المعلومات الحاسبية وفقاً لمراكز المسؤولية في النظام المحاسبي.

### - اعتبارات تصميم دليل الحسابات:

حتى يكون دليل الحسابات جيداً ومناسباً لاحتياجات ومتطلبات النظام المحاسبي يجب ان يلي

الاعتبارات الآتية:

- يجب أن يشتمل على كل الحسابات المطلوبة لكي تعكس بطريقة مناسبة ودقيقة كل مكونات الفئات التي تمثلها.

- يجب أن يكون الترميز مبسطاً بقدر الإمكان وذلك لتدنية تكاليف تشغيله بالإضافة إلى تسهيل عملية حفظه وتفسيره .

- يجب تخصيص رمز مميز وحيد لكل حساب مع تعميم هذا الرمز المميز في كل الوظائف

والمستويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية وذلك لضمان تكامل البيانات إلى أقصى درجة.

- يجب ان يكون مرنا و أن يوجد به مكاناً كافياً لإستيعاب النمو والزيادة المتوقعة في عدد الحسابات في المستقبل بحيث لا توجد حاجة إلى تغيير الرموز في المستقبل.

- أن يأخذ في الحسبان إمكانية التحول إلى نظام الحاسبات الإلكترونية في المستقبل في حالة ما إذا كان النظام الحالي نظاماً يدوياً.

### - الترميز .

الترميز فن قائم على اسس منطقية، وتخصص يستدعي الدقة، وتحتاج عملية التصنيف بالضرورة إلى إستخدام نظام معين "للترميز" حيث يتم تخصيص رموز معينة مثل الحروف أو الأرقام أو الاشكال أو الصور والألوان وغيرها وفقاً لخطة نظامية معينة لتمييز التصنيفات المختلفة داخل دليل الحسابات، بالإضافة إلى تمييز العناصر داخل التصنيف الواحد. وبذلك سيكون هناك هوية مميزة وحيدة لكل حساب من الحسابات العاملة في نظام المعلومات المحاسبي. وكما هو معلوم أن الترميز بالأرقام يتناسب أكثر مع الحاسبات الإلكترونية

### طرق الترميز:

هناك العديد من الطرق المختلفة للترميز تركز كل منها على واحد أو أكثر من الإعتبارات السابقة. وناقش فيما يلي أكثر طرق الترميز إستخداماً في الحياة العملية والتي تفي بالإعتبارات السابقة وهي:

- طريقة الترميز المتسلسل.

- طريقة الترميز بالمجموعات المتسلسلة.

- طريقة الترميز بالمجموعات المركبة.

وتعتبر هذه الطرق في الترميز ضرورية لأغراض تطبيق نظام محاسبي معين . فمثلا الطريقة

الاحيرة تناسب نظام محاسبة المسؤولية.

### الخاتمة:

## انظمة الاعلام المالي والمحاسبي احمد لعماري

لقد أحدثت تكنولوجيا الاعلام الالي وتكنولوجيا صناعة المعلومات واستخدام الحاسوب والبرامج المحوسبة، ثورة في مجال انظمة الاعلام المالي والمحاسبي، ورغم ان كل جهاز حاسوب يمكن ان يستخدم بمفرده مستقل ومنفصل عن الأجهزة الأخرى في المعالجة الآلية للبيانات ضمن نظام معلومات مالي ومحاسبي، إلا انه أصبحت في الوقت المعاصر السمة الغالبة هي ربط مجموعة حواسيب وأجهزة الية مع بعضها البعض من خلال اتصال بأجهزة كبرى أخرى مركزية تستعمل من طرف الكيانات والأفراد المشتركين في هذا النظام الخادم مما يعطي الفرصة في مزايا عدة مثل الحصول علي كافة المعلومات الواردة بالأجهزة الصغرى المنتشرة داخل المؤسسة، كما يمكن ان تصور العملية اعقد من ذلك خاصة في المؤسسات العملاقة اين يتم ربط الاجهزة الخادمة بفروع المؤسسة بدول مختلفة بالجهاز المركزي الجامع، وتدخل ايضا تقنية الانترنت وتكنولوجيا الاتصال المتطورة بحيث تصبح عملية اتصال جميع الأجهزة ببعضها البعض من خلال الشبكة العالمية اسهل واقل تكلفة رغم وجود خطر معين في حماية البيانات والمعلومات.

قد يحتاج الطالب الى محاضرات اضافية في موضوع الاتصال وشبكة الانترنت وكيفية توظيفها في مجال انظمة الاعلام المالي والمحاسبي، نسال الله التوفيق في تقديم هذه الاضافة بشكل مستفيض لاحقا، ونشجع الباحثين من الطلبة على اعداد بحوث في هذا الخصوص، في الاخير نعتذر عن اي اخطاء واي تقصير ونستقبل ملاحظاتكم وانتقاداتكم بتواضع و سنأخذ بالموضوعية منها في تنقيح المطبوعة وتحسينها.

ان اصبحت فمن عند الله وان اخطأت فمن نفسي  
وما توفيقي إلا بالله  
احمد لعماري

### المراجع

(1) صالح سليمان عيد، الأبعاد البيئية والثقافية وأثرها على اختلاف نماذج المحاسبة الدولية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الأربعون، 1990، ص 24.

(2) Pereira. HB , A framework to analyses the impact of cultural on accounting , The international journal of accounting , Washington, 1989, P 43.

(3) Haworth William , problems in the development of world with accounting standards , The international journal of accounting , Washington ,1973 , P 23.

Haworth William ,OP cit. , PP 32 – 34 (4)

Perera , OP – Cit. , P 43 (5)

(6) James J. M , some observations on accounting ,The international journal of accounting, Washington , 1965 , PP 34–35

(7) عمر السيد حسنين، فصول من تطور الفكر المحاسبي مع حالات تطبيقية، دار النهضة، بيروت، 1996، ص16.

(8) د.جمعة خليفة الحاسي ، د سالم محمد بن غربية ، د محمد مفتاح بيت المال " المحاسبة المتوسطة " دار النهضة العربية للنشر 1996 ص 18.

(8)عمر السيد حسنين، المرجع السابق، ص16.

(9) Jacqueline Langot, comptabilité Anglo-saxonne, Normes, Mécanismes et Documents Financiers, collection Techniques de Gestion, Economica, Paris, 1997, p8.

- (10)Idem,P8.
- (11) Moonitz.M, the basic postulates of accounting, New York, AICPA,1961.
- (12) Paton.A.W and Littleton .A.C, An introduction to corporate accounting standards , American Accounting Association,(AAA),Monograph n°3, evanston,III,1940,p1.
- (13) Jacqueline Langot, comptabilité Anglo-saxonne,Normes,Mécanismes et Documents Financiers,Op.cit,p9.
- (14) Pierre Lauzel , Robert Teller : Contrôle de gestion et budget , Sirey , Paris,1989, P10 . 5 eme édition
- (15) H.Kontz ; C.O'Donnel, Management: Principes et méthodes de gestion, Mac graw-Hill, Canada, 1980, P21.
- (16) Créner Maxime, Bernard Monteil, Principe du management, P.U. Québec, Canada, 1981, p420.
- (17) Créner Maxime, idem, p 424. Bernard Raffouniner, Axel Haller, Peter Walton: Comptabilité International, Vuibert, Paris, 1997, P 2.
- (18) حسن القاضي،مأمون حمدان،النظرية المحاسبية، منشورات جامعة دمشق،سوريا،1995،ص50.
- (19) Christine Collette,Jacques Richard, les systèmes comptables Français et Anglo-saxons , Normes ISA , Dunod, Paris, 2002,p72.
- (20) Djelloul Saci , comptabilité de l'entreprise et système économique : l'expérience Algérienne, OPU, Alger, 1991,p28.
- (21) Christine Collette,Jacques Richard , op.cit,p 70.
- (22) جمعة خليفة الحاسي، سالم محمد بن غربية، المحاسبة المتوسطة، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص26.
- (23) نفس المرجع السابق، ص26
- (24) سالم محمد بن غربية ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد الأول ، جامعة قار يونس ، بنغازي،1992، ص96
- المراجع الاساسية:  
أ.المراجع باللغة العربية:
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، بتاريخ

25 نوفمبر 2007، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي .  
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 19 السنة السادسة والاربعون ، بتاريخ 25 مارس 2009، التي اوردت نص القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن الزامية تطبيق القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي و المالي الجديد.

- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2008/2007

- النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء، دار متيجة للطباعة براقية الجزائر، بدون سنة نشر.

- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 2008

بعض المراجع باللغة اللاتينية :

- Hamid Bouaziz, Analyse comparative entre le referential IFRS et le cadre comptable Algérien , Mémoire de licence, Ecole supérieure de la banque, Aller, octobre 2006.

- Merouani Samir, l'aplication des normes IFRS en Algerie, Mémoire de fin d'étude, I.E.D.F, Koléa, tipaza, 2006.

\_ Rezzag Labza Imad, Nécessité d'adapté le plan comptable national aux nouvelles exigences international, Mémoire PGS comptabilité, ESC, 2004

## اليكم بعض المواقع التي تهم المهتمين بالمحاسبة :-

<http://www.socpa.org.sa/>

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

<http://www.iasb.co.uk/>

مجلس المعايير الدولي (IASB)

<http://www.aicpa.org/>

مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)

<http://www.fasb.org/>

مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)

انظمة الاعلام المالي والمحاسبي  
احمد لعماري

<http://www.cica.ca/>

المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA)

<http://www.aasb.com.au/>

مجلس معايير المحاسبة الأسترالي (AASB)

<http://www.asb.org.uk/>

مجلس معايير المحاسبة البريطاني (APB)

<http://www.icaew.co.uk/>

معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا ويلز (ICAEW)

111118

ملحق